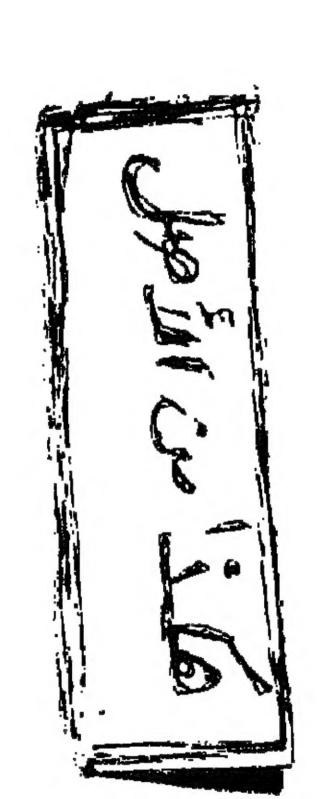


عمان: الاربعاء ١ جمادى الثانية سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٦ نيسان سنة ١٩٨٠ م. العدد ٢٩٢٥

الفهرس

مفحة		
777	قانون الاستملاك	Adams to London to the State
۹۷۵	قانون معدل لقانون الصحة العامة	قانون مؤقت رقم (۲) لسنة ۱۹۸۰ قانون مؤقت رقم (۲)
177	قانون معدل لقانون خدمة العلم والحدمة الاحتياطية	قانون مؤقت رقم (۷) لسنة ۱۹۸۰ قانون مؤقت رقم (۷) لسنة ۱۹۸۰
747	الظام الداخلي لسوق عمان المالي	قانون مؤقت رقم (۸) لسنة ۱۹۸۰ نظر است دون ما نتر ۱۹۸۸
740	نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٨٠	نظـــام رقــم (۲۲) لسنة ۱۹۸۰
194	مة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية	نظـــام رقــم (۲۷) لسنة ۱۹۸۰ لاتفاة تالفاه تر ۱۹۸۰
4.4	قرار تنظيم مزارع الابقار	
۸۰۷	قزار تنظيم استيراد وتصدير الابقار	قرار رقمٰ (۵ / أ ح) لسنة ١٩٨٠ قبل مقد ۱۳ / أ -) لما نقد ١٩٨
V• 4		قرار رقم (۲ / أ ح) لسنة ۱۹۸۱ تصحیح خط_أ
		C.

مديرية المطابع المسكرية



محى وليسيق لللعلى من المعلم المسالة المعالمة الم

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧

نصادق — بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٠

قانون الاستملاك

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون الاستملاك لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردت في هذا القانون المعاني المخصصــــة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك

قطعة الارض او قطع الاراضي المملوكة لشخص او اكثر وتشمل ما عليها من ابنية واشجار واشياء ثابتـــة اخرى ، كما تشمل هذه الكلمة العقار بالتخصيص والاجارة والتصرف وحق الانتفاع وجميع الحقوق المعنية المتعلقة بالعقار .

الطريسق اي طريق او شارع او زقــــاق او ممر او جسر او درج بما في ذلك الحنادق والمجاري والعبارات والارصفة والدوارات التابعـــة للطرق وجزر السلامة فيها والجدران الاستناديةلها وتشملهذه الكلمةحرم الطريق والساحات الملحقة بالطرق .

الاستملاك نزع ملكية عقار من مالكه بمقتضى احكام هذا القانون .

المستملك الحكومة والمجالس البلدية والقروية والاشخاص الاعتباريون الاخرون . المشــروع

اي مشروع يقرر مجلس الوزراء ان تنفيده يحقق نفعا عاما . ضريبة التحسين :

الضريبة التي تفرض بمقتضى احكام هذا القانون على العقار الذي ارتفعت قيمته بسبب المشروع .

اي بلدية مشكلة وفق احكام قانون البلديات وتشمل المجالس القروية :

المحكمة البدائية التي يقع العقار المستملك ضمن دائرة اختصاصها .

المادة ٣ – لايستملك اي عقار الالمشروع يحقق نفعا عاما ولقاء تعويض عادل .

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

ب ــ يترتب على المستملك ان يقدم طلبـــا لحجلس الوزراء مرفقا بمخطط العقار المطلوب استملاكه وبكشف تقديرتي اولي لمجموع التعويض عنه وبما يثبت مقدرته الماليـــة على دفعه وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدة الاعلان المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والا اعتبر ذلك الاعلان وكأنه لم يكن .

ج – لمجاس الوزراء اذا اقتنع بأن تنفيذ المشروع يحقق نفعا عاما وبأن لدى المستملك المقدرة على دفع التعويض ان يقرر (وخسب مقتضي الحال) اما استملاك العقار استملاكا مطلقا او استملاك حق التصرف او الانتفاع به لاستعاله لمدة محدودة . او فرض اي حق منحقوق الارتفاق عليه او اتي قيد على ممارسة اي من الحقوق المتفرعـــة عن ملكية العقار ويشترط في ذلك ان يصدر مجلس الوزراء قراره خلال ستـــة اشهر من تاريخ انتهاء مـــدة الاعلان المنصوص عليها في الفقرة (أ) والا اعتبر الاعلان وكأنه لم يكن .

المادة ٤ ــ أ ــ على المستملك ان ينشر اعلانا في صحيفتين يوميتين على الأقل يعلن فيـــه عزمه على التقدم الى

مجلس الوزراء بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان بطلب اصدار قرار باستملاك

العقار الموصوف في الاعلان وان المشروع الذي سيجرى الاستملاك من اجله هو للنفع العام .

د — ينشر قرار مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية ويعتبر نشره بينة قاطعة على ان المشروع الذي يراد استملاك العقار من اجله مشروع للنفع العام .

المادة ٥ – لمجلس الوزراء بناء على طلب المستملك اذا كان احدى الوزارات او الدوائر الحكوميــــة او المؤسسات الرسمية العامة التابعة للحكومة او البلديات ان يقرر الموافقة على استعال العقار المستملك في اي وجه اخر من وجوه النفع العام ، خلاف النفع العام الذي كان العقار قد استملك من أجله ، ولايعتبر القرار الصادر بهذا الشأن قرارا بالاستملاك شريطة ان لايؤثر ذلك التغيير على مقدار التعويض الذي يجب دفعع مقابل العقار المستملك او على اي حق اخر من حقـــوق المالك بما في ذلك حقـــه بالتعويض عما اقتطع

المادة ٦ – بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالاستملاك يترتب على المستملك :

 ان يقدم صورة عن القرار ومخطط الاستملاك الى مدير تسجيل الاراضي المختص الذي يترتب عليه وضع اشارة على قيد الجزء المستملك من العقار تتضمن انه قد تقرر استملاكه وان يمتنع عن اجراء اي معاملة عليه فيما عدا معاملات الانتقال الا بموافقة المستملك ويشترط ان لاتصدر هذه الموافقة الا بعد الفصل قضاء في مقدار التعويض الواجب دفعه او بالاتفاق عليه واذا كان العقار المستملك غير مسجل فيترتب على المستملك ان يقدم الى مدير التسجيل كشفا باسماء واضعي اليد عليهومحلات اقامتهم بالاضافة الى قرار الاستملاك والمخطط الحاص به .

ب – ان يجرى كشفا على العقار المستملك بواسطة لجنة يؤلفها المستملك تتولى تثبيت الوضع الذي كان عليه العقار عند صدور قرار الاستملاك ويعتبر تقريرها بينة اوليـــة على ذلك الوضع لغايات تقدير التعويض عن العقار . ولهـــا بناء على طلب المستملك ان تضمن تقديرها مقـــدار التعويض الذي : تقدره للعقار المستملك.

- المادة ٧ أ يعتبر مالكا للعقار من كان العقـــار مسجلا باسمه في دارة التسجيل واذا كان العقار غير مسجل فيعتبر المالك له واضع اليد عليه بتاريخ نشر قرار مجلس الوزراء بالاستملاك على ان لايجحف ذلك بحق اي شخص برغب في اقامة الدءوى فيما بعد مدعيا انه صاحب الحق في التعويض المقرر . ب حقصل المحكمة في الملكية في حالة وجود خلاف بشأنها .
 - المادة ٨ أ في حالة وجــود اشخاص ذوي حق في العقار بسبب اي حق من حقــوق الانتفاع او الاجارة فيترتب على مالك العقار ان يخبر المستملك خطيا باسمائهم وبحقرقهم خلال (٣٠) يوما من تاريخ نشر قرار الاستملاك كما يحوز لصاحب الحق ان يقوم بذلك خيلال المدة المذكورة .
 - ب ـ يكون مالك العقار مسؤولا عن دفع التعويض الذي يستحقده اي من اصحاب الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة في العقار اذا لم يقم باخبار المستملك باسمائهـــم وبحقوقهم تلك خلال المدة المنصوص عليها في هذه المادة ويقدر التعويض الذي يستحقونــه وفقا لاحكام البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا النافون.
 - الماده (٩) أ يترتب على المستماك ان ينشر الهازنا في صحيفتين يستوميتين على الاقسل يتضسن موجزا عن التفاصيل الواردة في قرار الاستملاك بما في ذلك وصف العقار المستملك واسماء مالكية اوالمتصرفين به او واضعي اليد عليه واصحاب الحقوق فيه . وان يعرض على المسالك في الاعلان مراجعته خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر للتفاوض بقصد الاتفاق على مقدار التعويض الواجب دفعه له عن عقاره المستملك .
 - ب يتم التفاوض بين المستدلك والمالك للاتفساق على التعويض الواجب دفعه عن العقار المستملك ويعتبر الاتفساق ساري المنعول بعد تصديقه من قبل وزير الماليه اذا كان المستملك احسدى العزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامه ووزير البلديات والبيئة اذا كان المستملك احدى البلديات.
 1) أ إذا لم يتفقر الستماك ما الله على عدم من عدم الله على عدم الله عدم الله عدم المستملك ال
 - المادة (١٠) أ اذا لم يتفق المستماك والمالك على مقــــادار التعويض لاي سبب كان فيجوز لاي منهما ان يقدم طلبا الى المحكمة لتعيين هذا المقدار .
 - ب تراعى الاسس التالية في تقدير التعويض عن اي عقار يتم استملاكه بمقتضى هذا القانون سواء تم التقدير عن طريق المحكمة او بالاتفاق .
 - ١ ان يعتبر تعويضا عادلا عن العقار او عن استعماله او الانتفاع او التصرف بـــه الثمن او بدل الاجاره الذي يمكن الحصول عليه لو بيع علنا في السوق او جرى تأجيره من شخص راغب في الشراء او الاستثجار في اليوم الذي تم فيـــه نشر الاعــلان المنصوص عليه في الفقره (أ) من الماده (٤) من هذا القانون.
 - ان يعتبر تعويضا عادلا عن الضرر الناجم من جراء انشاء اي حق ارتفاق او فرض قيد على ملكية العقار المبلغ الذي ينقص من سعر العقار بسبب انشاء ذلك الحق او فرض ذلك القيد .
 - ٣ ان يعتبر التعويض العادل عن حق الاجاره او الانتفاع الذي يملكه في العقار اي شخص آخر غير مالكه في حالسة زوالها كليا مبلغا يقتطع لمصلحة ذلك الشخص من التعويض المقدر لمالك العقار لايزيد على (١٥٪) من ذلك التعويض اذا كان العقدار مشغولا لغايات تجارية او صناعية ، ومالا يزيد على (٥٪) اذا كان العقار مشغولا لغايات اخرى واذا كان زوال المنفعه او الاجاره جزئيا فيقتطع عنهما من التعويض بنسبة مانقص منها.

- ج ـ يشترط عند اجراء تقدير التعويض المنصوص عليه في الفقره (ب) من هذه الماده ما يلي : ــ ان لايتم التعويض عن اي تحسينات او اضافات اجريت على العقار بعـــد نشر الاعــلان المنصوص عليه في الفقره (أ) من الماده (٤) من هذا القانون .
 - ٧ ــ ان يؤخذ بعين الاعتبار ثمن العقارات المجاوره .
 - ٣ ــ ان لايؤثر في التقدير ارتفاع او نقصان القيمة الذي نشأ عن الاستملاك .
- د ــ اذا رغب المالك في اخد كل او بعض ماهدو ثابت وملحق بالعقدار المستملك كانقاض البناء والاشجار المقلوعه فتنزل فيمتها مستحقه القلع من التعويض الذي يستحقه المالك ويترتب عليه نقلها من العقار المستملك خلال المده التي يجددها المستملك والا نقلت على نفقته الى اي عقار آخر يعود الى المالك او اي مكان آخر يراه المستملك مناسبا وتنزل نفقات النقدل من التعويض المستحق للمالك .
- المادة (١١) أ مع مراعاة ماورد في الفقرتين (ب) و (ج) من هذه الماده اذا كان الاستملاك لفتح او توسيع طريق او لانشاء مشروع اسكان حكومي فيقتطع مجانا مالا يزيد على ربع مساحة الارض اذا كان الاستملاك للطريق ومالا يزيد على ربع مساحة الجزء المستملك من الارض اذا كان الاستملاك لانشاء مشروع الاسكان على ذلك الجزء على ان تخصص المساحة المقتطعة مجانا للطرق في مشروع الاسكان وبكون المستملك ملزما بدفع التعويض عن تلك المساحه في اي وقت بعد انشاء المشروع اذا لم ينفذ تلك الطرق ، ويشترط في جميع عمليات الاستملاك ان يسدفع التعويض عن كامل ما هسو ملحق او ثابت بالجزء المستملك من الارض كالابنيسة والاشجار وذلك مهما كانت ما لا مدالا مدالا مدالا مدالا المدالا المدالات المدالا المدالا المدالات ا
- ب _ يدفع المستملك التعويض عن كامل المساحـه المستملكه لفتح او توسيع طريق او لانشاء مشروع اسكان حكومي عليها دون اقتطاع اي جزء منها مجانا اذا شمل الاستملاك العقار بكامله او بقيت منه نتفه او فضله غير صالحة للاعمار او للانتفاع منها واعتبرت مشموله بالاستملاك وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في الماده (١٢) من هذا القانون .
- ج اذا استملك ربع مساحة الأرض مجانا للطرق فلا بجسوز استملاك اي جزء اخر منها بدون تعويض اما اذا استملكت اي مساحة من الارض لمشروع اسكان حكومي وجرى استملاك اي جزء آخر او اكثر من تلك الارض للمشروع نفسه او للطرق فلا بجسوز ان يزيد مجموع ما اقتطع من الارض مجانا في جميع حالات الاستملاك التي تمت فيها عن ربع مساحة القطعة الاصلية ولم انتقلت ملكتها .
- د لا يؤثر في حساب الربع الجائز استملاكه بدون تعويض بمقتضى احكام هـذا القانون معاملات
 التقسيم او التنظيم الحاصة التي يقدمها المالكون بعد وضع محططات الاستملاك او محططات التنظيم
 داخل حدود البلديات والقرى او خارجها ولو لم يتم تصديق تلك المحططات .
- المادة (١٢) اذا اصبح الجزء المتبقي من العقار بعد الاستملاك غير صالح للاعمار او غير صالح للانتفاع به يعتبر هذا الجزء مشمولا حكما بقرار الاستملاك اذا طلب مالكه التعويض عنه ، ويدفع تعويضه على هذا الاساس على انه يشترط في ذلك ان لايكون لمالك العقار عقار آخر ملاصق يمكن ضم الجزء المتبقي اليه ليصبح العقاران معا صالحين للاعمار او الانتفاع بهما .

- الماده (١٣) أ يعتبر استملاكا فتح او توسيع اي طريق بموجب مخطط تنظيم اصلي او تعـديلي مكتسب الدرجة القطعية وفق احكام قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به واي قانون آخر يعدله او يحل محله . ب ترسل نسخة عن مخطط التنظيم الى مدير التسجيل ليضع اشارة على قيد تلك العقارات المستملكة وفق احكام المادة (٢) من هذا القانون .

 - المادة (١٤) أ يضاف للتعويض فائدة سنوية مقدارها (٩٪) منه تحتسب من التاريخ المبين في الفقرة (ب) من هذه المادة وحتى تاريخ دفعه او ايداعه .
 - ب تسرى الفائدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على مبلغ التعويض المستحق للمالك اذا لم يدفع خلال شهر من تاريخ اكتساب قرار المحكمة به الدرجـــة القطعية او من تاريخ الاتفاق عليه او من تاريخ التصديق على الاتفاق في الحالات التي يجب التصديق فيها عليه . على ان يعتبر ايداع مبلغ التعويض خلال تلك المدة لدى مدير التسجيل المختص (بسبب عدم المطالبه به او لاي سبب آخر يتعلق بالمالك) ابراء لذمة المستملك شريطـــة ان يعلن عن ذلك الايداع في صحيفة يومية على الأقل اذا تعذر تبليغ المالك بذلك لاي سبب من الاسباب .
 - ج دعاوى الفسخ والاسترداد وسائر الدعاوى العينية لاتوقف الاستملاك و اجراءاتـــه و لا تؤثر على نتائجه و يكون للمحكوم لهم في تلك الدعاوى الحق في التعويض المقرر .
 - المادة (١٥) أ ــ مع مراعاة احكام (قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين) المعمول به لا يجوز حجز بدل التعويض عن عقار اوحق لايجوز حجزه قانونا .
 - ب- اذا كان التعويض عن عقار محجوز او عن عقار موضوع تأمينا للدين فيودع ما يعادل قيمــة الحجز او التأمين من التعويض في صندوق الخزينة ، ولايدفع لاي جهـــة او لاي شخص الا بموجب قرار صادر من مرجع قضائي او اداري مختص .
 - المادة (١٦) أ بعد دفع التعويض المستحق للوي الاستحقاق او ايداعه لدى الخزينة او لدى مدير التسجيل المختص يسجل العقار باسم المستملك اوينزل على المخططات حسب مقتضى الحال بامر من مدير عام دائرة الارضي والمساحة .
 - ب لايسجل العقار الذي يستملك للطرق الا اذا رأى مجلس الوزراء ضرورة للـلك .
 - ج اذا تبين لمدير عام دائرة الاراضي والمساحة ان حسابات مخطط الاستمسلاك او التنظيم لم تكن صحيحة ، يصدر امرا باجراء التصحيح ويكلف المستملك بدفع التعويض عن المساحات الزائدة وفق التقدير المقرر سابقا كما يكلف المالك برد ما قبضه زيادة عن استحقاقه في التعويض واذا امتنع عن الدفع فتحصل الزيادة منه بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .
 - د لايدفع التعويض للمالك ما لم يثبت دفعه بالنسبة للعقار المستملك عوائد التنظيم والضرائب والرسوم والنفقات المستحقة للبلدية المتحققة على ذلك العقار المستملك واذا لم يقدم المستفيد شهادة تثبت بزاءة ذمته من تلك الاموال والعوائد فيتم حسمها من اصل التعويض بعد التثبت من قيمة تلك العوائد خطيا من الدائرة المحتصة

- المادة (١٧) أ اذا اقتنع مجلس الوزراء بناء على طلب المستملك ان هناك اسبابا تدعو لان يضع المستملك يده على العقار في الحال فيصدر المجلس مع قرار الاستملاك او بعده قرارا بحيازة العقار فورا دون التقيد باجراءات الاستملاك المنصوص عليها في هذا القانون باستثناء الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون ويكون هذاالقرار نهائيا
- باذا كان المستماك غير الوزارات والداوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية التابعة للحكومة والبلديات فيتوجسب على المستملك ان يودع صندوق الحزينة التعويض الذي تقدره اللجنسة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة .
- بتولى مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم من الحبراء اجراء الكشف الحسي
 على العقار المقرر حيازته فورياً لتقدير التعويض الواجب ايداعه ولاثبات اوصاف العقار بصورة
 دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.
- المادة (١٨) عند استملاك عقار يملكه قاصر اومحجور عليه او فاقد الاهلية القانونية او غائب اوكان العقار موقوفا لا يجوز التفاوض للاتفاق على التعويض عنه الا اذا كانت الحكومة او احدى المؤسسات الرسمية العامـــة التابعة لها هي المستملك كما لا يجوز للاوصياء او القوام او النظار او متولي الوقف تسلم التعويض الذي يتفق عليه او الذي يصدر به حكم الا باذن خاص من المحكمة المختصة.
- المادة (١٩) أ مع مراعاة احكام الفقرة (د) من هذه المادة يجوز للمستملك التخلي كليا اوجزئيا عن اي عقار تم استملاكه بمقتضى هذا القانون باعلان ينشره في الجريدة الرسمية ويبرأ المستملك من اي حـــق يتعلق بالعقار منذ تاريخ النشر .
- ب ــ يعتبر تخليا عن الاستملاك اذا جرى تعديل مخطط التنظيم واصبح العقار المستملك بموجب المادة (١٣) من هذا القانون او اي جزء منه غير داخل في الطريق .
- ج ـ لمالك العقار ولجميع الاشخاص الذين يملكون اي حق اومنفعة فيه المطالبة بالتعويض عـن الضرر الذي لحق بهم من جراء الاستملاك وبالمصاريف التي تكبدوها بسببه .
- د لايجوز التخلي كليا او جزئيا عن اي عقار تم استملاكه اذا كان المستملك قد وضع يده عليـــه وتصرف به بشكل أثر في وضعه او في وضع الجزء المتخلى عنه وغير من معالمه بصورة جوهرية الا اذا وافق المالك على استرداده بحالته تلك بناء على الشروط التي يتفق عليها لللك الغرض مع المستملك.
- الادة (٢٠) أ _ يحق لمالك العقار المستملك من غير الحكومة او احدى المؤسسات الرسمية العامة التابعة لها او البلدية العدة (٢٠) أ _ يحق لمالك العمل في المشروع الذي المحكمة المختصة اذا لم يباشر المستملك العمل في المشروع الذي استملك العقار من اجله خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسجيل العقار باسمه، شريطة ان تكون الاسباب التي ابداها المستملك لعدم مباشرة العمل في المشروع غير كافية او غير معقولة او كان في مقولة او كان في مقولة المستملك عدم مباشرة العمل في المشروع غير كافية او غير معقولة او كان في مقولة المستملك علم علما مباشرة العمل في المشروع غير كافية المناه المستملك علم علما مباشرة العمل في المشروع غير كافية الوغير معقولة المستملك المستملك المستملك العدم مباشرة العمل في المشروع غير كافية الوغير معقولة المستملك المستملك المستملك المستملك المستملك العدم مباشرة العمل في المشروع غير كافية الوغير معقولة المستملك المستم
- ب اذا قررت المحكة اعادة العقار المستملك الى مالكه الاصلي بمقتضى احكام الفقره (أ) من هذه المادة فتلزمه بناء على طلب المستملك برد التعويض الذي قبضه عن العقار؛ كما تازم المستملك بناء على طلب المالك بان يدفع التعويض الذي تقدره عن الضرر الذي لحق بالمالك من جراء الاستملاك وبالمصاريف التي تكبدها بسببه وبأجر المثل عن العقار عن المدة التي بقي فيها تحت تصرف المستملك او في حوزته.

المادة (٢١) اذا لم يكن المستملك احدى البلديات يقوم مدير عام دائرة الاراضي والمساحة باتخاذ جميع الاجزاءات وممارسة جميع الصلاحيات التي يجب على المستملك او يحق له القيام بها بمقتضى احكام هذا القانسون وتكون ملزمة للمستملك وكأنه هو الذي قام بها ، ويشترط في ذلك ان تكون صلاحية مدير عام دائرة الاراضي والمساحة في الاتفاق مع المالك على التعويض عن عقاره المستملك مقيدة بالمبلغ الذي حسدده المستملك لللك التعويض .

المادة ٢٢ ــ أ ــ تقام الدعوى لتقدير التعويض من قبل المالك او المستملك .

ب- تعطى قضايا التعويض عن العقارات المستمللكة صفة الاستعجال بقدر الامكان .

المادة ٢٣ – أ – تصرفمكافآت للقضاةوممثليالنيابة العامة والموظفينالذين يشتركون في الكشوف الحسية التي يجرونها خارج اوقات الدوام الرسمي على العقارات المستملكة بموجب احكام هذا القانون .

ب - تحدد المكافآت وطريقة استيفائها و دفعها و الطرف الذي يتحملها بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون

المادة ٢٤ – أ – اذا ارتقعت بسبب الاستملاك قيمة عقار واقع ضمن منطقة تنظيم المجلس البلدى او ضمن منطقة المجلس القروى وذلك لحروجه بنتيجة الاستملاك الى وجه الطريق او بتوسيع الطريق الذي يقع عليه او بسبب ازدياد مساحة وجه الطريق الذي يقع عليه باى صورة من الصور يتقاضى المجلس البلدي من مالك ذلك العقار ضريبة تحسين لاتزيد على ربع مقدار ارتفاع قيمته ويشترط في ذلك مايلي :

ا ح ان يكون المجلس البلدى قد فرض ضريبة التحسين وقام بتبليغها للمالك خلال سنة واحدةمن تاريخ انجاز الطريق الذي ارتفعت قيمة العقار بسببه .

۲ ان یکون المجلس البلدی مکلفا بدفع التعویض عن کل او بعض العقارات التی استملکت من اجل الطریق ، و ان یجری التقاص بین التعویض و ضریبة التحسین المستحقة علی ای مالك

٣ – ان لايزيد مجموع مايفرض من اجل ضريبة التحسين على مجموع التعويض المقرر دفعه عــن
 العقارات المستملكة .

٤ - ان لاتفرض ضريبة تحسين على من استملك ربع مساحة عقاره دون تعويض ، اما اذا كان الجزءالمستملك اقل من ربع مساحة العقار فلا يجوز ان تتجاوز ضريبة التحسين المستوفاة بموجب هذه الفقرة الفرق بين قيمة مساحة ربع العقار وقيمة الجزء المستملك .

ب ــ تدفع ضريبة التحسين على اربعة اقساط متساوية خلال اربع سنوات .

ج - تفصل المحكمة في اي خلاف يقع بشأن ضريبة التحسين.

المادّة ٢٥ – تُتبع الاجراءات التالية فيا يتعلق بطلبات التعويض القائمة حاليا بموجب قانون الاستملاك رقـــم (٢) لسنة ١٩٧٦.

أ - تعالى طلبات التعويض عن العقارات المستملكة والموجودة لدى مديري التسجيل او لجسان التقدير الندائية بتاريخ نفاذ احكام هذا القانون الى المحكمة التي يقع العقار المستملك ضمن اختصاصهاوذلك خلال ثلاثين يوما من ذلك التاريخ وتسجل تلك الطلبات كدعاوى مقامة لدى المحكمة من قبل المستملك على المالك وتقوم المحكمة بتبليغ الفرقاء عن احالة طلبات التعويض اليها وتسير فيها كدعاوى وحسب احكام القانون ودون استيفاء رسوم اقامة الدعوى.

ب ـ تستأنف قررات التقدير الصادرة عن لجان التقدير البدائية التي لم تكتسبالدرجةالقطعية بتاريخ نفاذ احكام هذا القانون الي محكمةالاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ ذلك النفاذ او خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغها اذا تم بعد نفاذ احكام هذا القانون وتسرى على هذا الاستئناف احكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية ونظام رسوم المحاكم المعمول بهما .

د ــ يمثل النائب العام الحكومة في اي اجراءات محالة للمحاكم بموجب هذه المادة وبمثـــل المؤسسات الرسمية العامة ممثلوها القانونيون بموجب قوانينها الخاصة .

المادة ٢٦ ــ أ ــ تعتبر الاجراءات والاعلانات التي تمت في ظلاحكام قانونالاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٧٦ وكأنها صدرت بمقتضى احكام هذا القانون .

ب ــ يتم تقدير التعويض عن العقارات المستملكة بموجب احكام القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٦من قبل المحكمة مراعية بذلك احكام المواد (١٥ و ١٦ و ١٧) من القانون المذكور .

المادة ٢٧ ــ يلغى (قانون الاستملاك) رقم (٢) لسنة ١٩٧٦ والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٨ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

144-14/47

رئيس الوزراء ووزيسسر وزيسسر العمل والانشماء والتعمير الخارجية والدغاع الشريف عبد الحبيد شرف عمسر النابلسي الدكتور محمد عضوب الزبن معن ابو نسوار الدكتور محمد نوري شفيق وزيسر دولة وزيسر دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل بالوكالة دولة للشؤون الخارجية سليمان عسرار المهندس علي السحيمات كامسل الشريف وزير الشؤون البلدية وزير الصحة ووزيسر والتروية والبيئة الاعتسلام الداخليسة السياحة والإثار بالوكالة الدكتور جمال الشاعر الدغنور سميد التل علي البشي الدكتور زهير ملحس وزيـــرة التنبية الاجتماعية وزيــــز المناعة والتجارة المندس علي النسور

Chamilian Constant

وزي---ر الدكتور سميد المل وزي---ر الثنامة والشباب طاهـر حكمت

الحسين بن طلال

عى السبب الملعك المراكب الملك المالات الماكمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

بسلمي المعرد المستوراء بناريخ ١٩٨٠/٣/٥ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بناريخ ١٩٨٠/٣/٥ نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتيونأمر باصداره ووضعه موضعالتنفيا المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده،

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٠

قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقـــم (٢١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عايد من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٦٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ـــ

١ – على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر للوزير : –

— أن يصدر أمرا خطياً بمنع بموجبه بيع أو تناول أو تداول الاطعمة أو العقاقير الطبيةالمغشوشة اوِ الموصوفة وصفا كاذبًا اوِ اذا ثبت له ان الاطعمة او العقاقير ضارة بالصحة او يحتملان

ب – ان يصدر تعليات بالتنسيق مع كل من وزير تن السناعة والتجارة والتموين يمنع بموجبها استيراد او ادخال اية مادة غذائية او عقاقير الى المملكة اذا مضى نصف او اكثر مــن مدة صلاحتها . للاستهلاك وللاستعمال وكانتمن الموادالتي تخضع لتحديد او تدوين صنعهاوتاريخ انقضاء صلاحبها

ج – ان يأمر بحجز المواد الغذائية والعقاقير التي تنطبق عليها احكام البندين (أ وب) من هذه الفقرة وعدم التصرف بها وله ان يقرر حفظها في المكان الذي يعينة الى ان تصدر المحكمة قرارا بشأنهـــا

الحسين بن طلال

1911/1/0

-			
س الوزراء ووزيـــر الخارجية والدناع ريف عبد الحبيد شرف	الزراعية قاسم الريماوي الله	الدعنول	وزيــــر مل والانشاء والنعمير ع مـــر النابلسي
وزيسسر الماليسسة سالسم مساعده	وزيسسر الاشتغال العامة بيق معن أبو نسوار	وزيسسر التربيسة والتعليم الدكتور معهد نوري شه	وزیـــر الموامسالات کتور محمد عضوب الزبن
وزير دولة ووزير النتل بالوكاة هسن ابراهيم	الاوقاف والشؤون تدسيات الاستلامية نامسل الشريف	وزيسسر وزير ولة للشؤون الفارجية والم م روان القاسسم ك	وزيسر دولة ؤون رئاسة الوزراء در سليمان عسرار
وزيـــر الامـــلم	وزيــــر الداخليــة	وزير الصحة ووزيسر السياحة والاثار بالوكالة	ير الشؤون البلدية والتروية والبيئة كتور جمال الشاعر
الدكتور سعيد التل وزيــر الثقامة والشباب طاهـر هكبت	علي البشسير وزيسسرة التنبية الإجتماعية	الدكتور زهير ملحس وزيـــر التمويـــن الدكتور جواد العنائي	وزيسسر وزيسسر لمناعة والتجارة ندس علي النسور
J-100/12	انمسام المفتي	Creme and James	

نحى ولهسيق للفعل من المعلك للعود بالعام.

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩ نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قو انين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (۸) لسنة ۱۹۸۰

قانو ن معدل لقانو ن خدمة العلم و الخدمة الاحتياطية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة العلم والحدمة الاحتياطية لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريـخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي بشطب عبارة (لعشر سنوات) الواردة في كـــل من البندين (١و٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (لحمس سنوات) .

191.14/9

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزيـــر الخارجية والدماع الشريف عبد الحميد شرف	وزيـــر الزراعــة الدكتور قاسم الريماوي	وزيــر العــدل نجيب ارشيدات	وزيـــر الاشـغال العامة م عن أبو نــوار
وزيـــر التربيــة والتعليم الدكتور محمد نوري شفيق	وزیسسر الموامسسلات الدکتور محمد عضوب الزبن	وزیـــر دولـــة حسن ابراهیم	زير الاوتناف والمسؤون والمقدسمات الاسلامية كامسل المشريف
وزيـــر دولة للشؤون الخارجية م روان القاســم	ولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير ل والانشاء والتعمير بالوكالة . سليمان عسرار	العم	وزير دولة لشؤون ردُ الوزراء ووزير الا الهندس علي السحي
ــة الاعـــــلام	وزيـــر وزيــــ المحــــة الداخليـ الدكتور زهي ملحس علي البث	زير الشؤون البلدية والدوية والبيئة	وزيـــر السياحة والآثار تكتور موغق الفواز اا
وڑیــــر	سن وريسرة		وڙيسسر
الثقاغة والشباب		ووزير المالية بالو	الصناغة والتجارة
طاهسر حكبت	انه انعسام المغني	الدكتور جوادالع	لهندس علي النسور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥ نأمر بوضع النظام الآتي : __

نظام رقم (۲۲) لسنة ۱۹۸۰

النظام الداخلي لسوق عمان المالي

صادر بالاستناد لاحكام المادتين (٣٤ و ٥١) من قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته

المادة ١ -- يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لسوق عمان المالي لسنة ١٩٨٠) ويعمل به اعتبارا ،ـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الباب الاول

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لهـــا ادناه الا اذا دلت القرينـــة على غير ذلك .

: قانون سوق عمان المالي المعمول به .

الوزيـــــر : وزير المالية .

: البنك المركزي الاردني . : سوق عمان المالي . الســـوق

: لجنة ادارة السوق المؤلفة وفقا لاحكام القانون . اللجنسية

الرثيسيس رثيس لجنة ادارة السوق .

المدير العسام المدير العام للسوق .

العضـــــو الشخص المعنوي او الطبيعي الذي يكون عضوا في السوق وفقا لاحكام القانون. الهيئة العامية

: الهيئة المؤلفة من جميع اعضا ءالسوق بمقتضى احكام القانون . الاوراق المالية الاسهم والسندات والاذونات التي تصدرها في المملكة الحكومة او المؤسسات

الحكومية او البلديات او الشركات المساهمة الاردنية العامة او اية اوراق مالية

اخرى قابلة للتداول .

التعامل بالاوراق المالية؛ عمليات شراء الاوراق المالية وبيعها مباشرة او بالوساطة .

: الشخص المعنوي او الطبيعي الذي يعمل وسيطا في السوق وفقا لاحكام القانون: : المكان المحصص في مبنى السوق لتنفيذ عمليـــات البيع والشراء وفقا لاحكـــام

القانون واحكام هذا النظام .

: الشخص الطبيعي او المعنوي .

التصرف المطلق: كل تعامل يجريه الوسيط بموجب وكالة عامة رسمية مفوضة لرأيه وقوله وفعله " وكيل الوسيط المعتمد: الشخص الذي يعمــل لدى الوسيط بموجب عقــد منظم لدى الكاتب العدل

بهدف استلام وجمع اوامر البيسع والشراء لحساب الوسيسط وتحت اشراف الوسيط ومسؤوليته .

: اي شخص خضع لمراقبة الوسيط وتوجيهه بصورة مباشرة او غير مباشرة او اي شريك او موظف او مدير مكتب لديـــه او اي شخص بعمل لحسابـــه

وبصورة عامة كل شخص يعمل تحت امرة الوسيط بأجر او بدون اجر .

الباب الناي

ادارة السوق

الفصل الاول: لجنة الادارة.

التابع الوسيط

المادة ٣ – تمارس اللجنة الصلاحيات المخولة لها بموجب احكام القانون وهذا النظام وتتولى على وجـــه الخصوص الصلاحيات التالية : –

١ – اعداد مشاريع القوانين والانظمة ذات العلاقة بأعمال السوق والتي تحدد اهدافه .

٢ — رسم السياسة العامة للسوق وخططه و اهدافه .

٣ ــ اقرار التعليات التي يضعها المدير العام لتنظيم السوق وادارة شؤونه .

٤ – تحديد عدد الوسطاء والشروط الاضافيـــة لقبولهم وكذلك تحديد عدد وشروط وكلائهم وتحديد شروط شطبهم او ايقاف نشاطهم ووكلاًمهم .

 عديد مقدار المكافآت وعلاوات السفر للمدير العام واي من الحقوق الاخرى الخاصة به بما لم يرد ذكره في قرار تعيينه .

٣ — الموافقة على مواعيد استعمال الاجازات العادية للمدير العام وعلى منحه الاجازة العرضية :

٧ – تحديد مقدار علاوات الانتقال والسفر لاعضاء اللجنة عند ايفادهم في مهات متعلقة باعمال السوق .

٨ ــ تعيين المستشارين للعمل في السوق وتحديد مدد وشروط خدماتهم وللجنة حق تفويض المدير العام

وضع التعليات لتنظيم حسابات واردات السوق ونفقاته واصدار موازنته السنوية والمصادقة عليها .

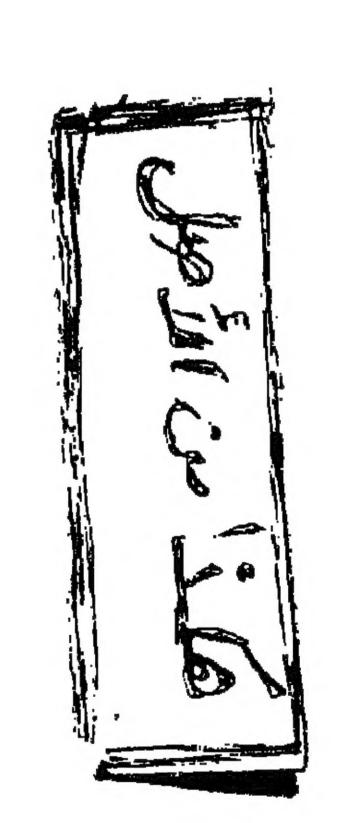
١٠ – ايقاف التعامل بالاوراق المالية الصادرة عن جهة او جهات معينة لفترة لا تتجاوز اسبوع ولها حق

١١ ــ تحديد ايام وساعات التداول في قاعة السوق وفقا للظروف المناسبة :

١٢ – تحديد اجور الوسطاء وزيادتها وتخفيضها وفقا لحاجات السوق وطبيعة العمل بعد الحصول عــــلى موافقة الوزير على ذلك .

١٣- فرض الغرامات على المخالفين من اعضاء السوق .

١٤ ـ وضع التعليات فيما يتعلق بتنظيم التداول في قاعة السوق ٢



١٥ – تحديد عمولات السوق .

١٦– تحديد الشروط الاضافية لقبول الاوراق المالية في السوق .

١٧ – وضع التنظيم الاداري الهيكلي للسوق وفقا لما تر اه مناسبا .

١٨– الاطلاع على الاجازات المرضية الخاصة بالمدير العــــام والتي تزيد مدتهـــا على ثلاثة ايام وكذلك الاطلاع على مواعيد السفر في المهات الرسمية التي يكلف بها .

١٩ – انشاء صندوق تأمين للوسطاء .

٢٠ - انشاء جمعية للوسطاء .

٢١ – ايداع اموال السوق لدى بنك او عدة بنوك وفق ما تقتضيه مصلحة السوق ولا يجوز سحب هذه الاموال الا بموجب امر دفع او تحويل اصولي موقعا وفق النظام المالي .

المادة ٤ — أ – تعقد اللجنة اجتماعاتها في مقر السوق الا اذا نصت الدعوة للاجتماع على غير ذلك .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس او بنـــاء على طلب عضوين على الاقل من اعضــُهــــا وفي جميع الحالات يجب ان يعقد الاجتماع خلال اسبوعين مـــن تاريخ الطلب وترسل الدعوة لاجتماعـــات اللجنة بكتب موقعة من الرئيس او ناثبه تودع بالبريد المسجل الى عنوان العضو ، او تسلم لاصحابها تحت توقيع المرسل اليه ويجب ذكر زمان ومكان وجدول اعمال الاجتماع .

 ج – يحق للجنة تعيين مواعيد دورية لاجتماعات اسبوعية او اكثر او اقل بموجب قرار صادر عنها ، وفي هذه الحالة تعتبر المواعيد الدورية المقررة مواعيد قانونية للجلسات بدون حاجة الى اصدار دعوات

د – في الحالات الطارئة والتي تتطلب عقد اجتماع على وجه الاستعجال يجوز للرئيس توجيــــه الدعوة بالهاتف وفي هذه الحالة يجب ان يتم الاجتماع في خلال (٢٤) ساعة على الاكثر .

منوب عن الرئيس في حالة غيابة نائبه وفي هذه الحالة يمارس الصلاحيات المخولة للرئيس.

و – يجب ان لاتقل اجتماعات اللجنة عن مرة واحدة في الشهر ، وكل عضــــو يتغيب ثلاث مرات متتالية عن حضور اجتماعات اللجنة بدون عذر مشروع يفقد عضويته من اللجنة .

ز – يتولى الرئيس ادارة الجلسة وحفظ النظام والاشراف على عملية التصويت واعلان نتائجه .

ح – لا يجوز التصويت في جلسات اللجنة بالوكالة او بالمراسلة

ط ــ توجه الدعوه للعضو البديل لحضور اجتماعات اللجنة

ي ـــ يمارس العضو البديل الصلاحيات المخولة للعضو الاصيل في حال غياب الاصيل .

ك — تسجل قرارات اللجنة في سجل يوقعة جميع الاعضاء اللـين اشتركـوا في الجلسة .

ل – في الحالات الاستثنائية التي يرى فيها الرئيس ضرورة اتخاذ قرار بما هو ضمن صلاحيات اللجنــة ولم يكن بالامكان عقد اجتماع للجنة فانه يجوز للرئيس ان يتمخد مثل هذا القرار بالنيابة عن اللجنة على ان يعرض القرار المتخدّ من قبل الرئيس على اللجنة في اول اجتماع لهـــا كي تقـــوم باقراره او تعديله او الغاله وفق ما تراه مناسبا ، ويعتبر قرار اللجنة ساري المفعول من تاريخ صدوره في الحالة التي تقرر اللجنة الغاء القرار او تعديله .

المادة ٥ – للجنة بناء على تنسيب الرئيس ان تدعو ايا من موظفي السوق او مستشاريه او وسطائه او اي شخص اخر لحضور اجتماعاتها وتقديم بيانات شفوية او مكتوبة حول اي موضوع قيد البحث دون ان يكون للموظف او المستشار او الوسيط او الشخص الحق في التصويت .

اللاة ٦ ـ أ ــ يعلن الرئيس افتتاح الجلسات واختتامها ويديرها وفقا للانظمة والقواعد المعمول بها . ب ــ تكون جميع مناقشات اللجنة سرية ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك

اللدة ٧ _ في حال فقدان اي عضو لعضويته في لجنة ادارة السوق يقـــوم الرئيس بأبــــلاغ الوزير بلـالك ليتم تعيين

اللدة ٨ – أ – تنتخب اللجنة من بين اعضائهـــا وفي اول اجتماع لها نائبا للرئيس وأمينـــا للسر وكلما شغر احد هذين المركزين .

ب ــ يكون امين السر مسؤولا امام رئيس اللجنة وهو الذي يتولى تسجيل قرارات اللجنة .

المادة ٩ – أ – يحضر امين السر جدول الاعمال على ان يتضمن هذا الجدول مايلي : –

١ ـــ المواضيع التي تطلب اللجنة ادراجها

٢ – المواضيع التي يقرر الرئيس ادراجها

عضو جدیا. .

٢ _ المواضيع التي يطلب اي عضو من اعضاء اللجنة ادراجها

ب ــ للجنة ان تجري اي تعديل في جدول الاعمال لاي جلسة بحذف مواضيع مدرجة او اضافة مواضيع جديدة او تغيير الترتيب الذي وردت فيه هذه المواضيع .

ج _ يكون امين السر مسؤولا عن تسجيل قرارات اللجنة في سجلها الخاص والتأكد من توقيع الأعضاء الحاضرين عليها حسب الاصول .

د ــ ينظم امين السر محضر لكل جلسة مــن جلسات اللجنـة يصف فيه بأيجاز الابحـــاث التي جرت المناقشات حولها ، ويوقع هذا المحضر الرئيس ونائبه وامين السر :

صلاحيات الرئيس وناثـــب الرئيس

المادة ١٠ – يمثل الرئيسالسوق لدى الغير ويعتبر توقيعه كتوقيع لجنة الادارة بكاملها ما لم ينص النظام على خلاف ذلك المادة ١١ – يقوم الرئيس بتنفيذ مقررات اللجنة وتوصياتها

المادة ١٢ ـــ يمثل الرئيس السوق بعلاقتة مع الحكومة وامام الجهات القضائية وجميع المؤسسات الاخرى والشركات

المادة ١٣ ــ يعين الرئيس ممثلين للسوق من بين احد اعضاء اللجنة لدى الجهات الاخرى التي يكون السوق ممثلا فيها شريطة ان لا يكون العضو ممثلاً لدى اكثر من ثلاث جهات

المدير العسام وصلاحياتسة وحقوقسه

المادة ١٤ – يكون المدير العام المنفذ الرئيسي لسياسة السوق والمسؤول عن ادارة اعماله .

المادة ١٥ ــ يكون المدير العام آمر الصرف في السوق وفقا للانظمة والتعليات المقررة بهذا الشأن ٦ المادة ١٦ – للمدير العام الحق في ممارسة الاعمال التالية : –

أ _ ان يوقع العقود التي تبرم مع السوق ضمن حدود القانون وهذا النظام

ب. ان ينشر في وسائل الاعلام المحلية والاجنبية اية بيانات او تصريحات لايضاح سياسة السوقواهدافه

ج ـــ ان يعين او يقترح تعيين ممثلين من موظفي السوق لدى الادارات والمؤسسات واللجان والوفودالتي

يكون السوق ممثلا فيها .

ب— البنوك المرخصة ج ــ مؤسسات الاقراض المتخصصة

د – كل شركة مساهمة عامة اردنية يبلخ رأسمالها المدفوع ماثة الف دينارا او اكثر .

ه – وسطاء السوق المعتمدين

المادة ٢٧ — يحق للجنة ان تقبل عضوية الشركات المساهمــة العامة الاخرى من غير ممن ذكر في المادة السابقة شريطة مراعاة الامور التالية :_

١ — ان لا يقل راسمالها المدفوع عن ستين الف دينار وان تكون قد نشرت ميز انيتينسنويتين متتاليتين .

٢ ــ ان لا تكون الشركة قد أظهرت خسارة خلال العامين السابقين لطلب الادراج .

٣ — ان لا يملك احد المساهمين ما يزيـــد عن (١٠٪) من راسمـــال الشركة فيما عدا الشركات التي تساهم بها الحكومة او المؤسسات العامة بنسبة تزيد على هذا الحد .

٤ – اية شروط اخرى للعضوية تحددها اللجنة .

المادة ٢٨ - يحق للسوق ان يطلب من الشركات المساهمة العامة الاعضاء نشر اية معلومات ايضاحية حول اوضاع هذه الشركات بما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر .

واجبسات الشركات المساهمة العامسة

المادة ٢٩ — يتوجب على الشركات المساهمة العامـــة الاعضاء تقديم المعلومات والبيـــانات والاحصاءات التي يطلبها الشركات على وجه الخصوص بتقديم البيانات التالية : ــ

١ – نسخة من النظام الداخلي وعقد التأسيس

٢ – قائمة بأسماء اعضاء مجلس الادارة مع نماذج عن تواقيع الاشخاص المفوضين بالتوقيع .

٣ – الميزانية السنوية والحسابات الختامية لاخر سنة مالية موقعة من مدققي الحسابات .

٤ – نسخة عن شهادة تسجيل الشركة لدى مراقب الشركات

حشف سنوي بأسماء المساهمين

٦ – اية بيانات تراها اللجنة ضرورية لاداء اعمالها

المادة ٣٠ ــ يجب على كل شركة مساهمة عامة يبلغ راسمالها المدفوع مائة الف دينــــار فأكثر ان تطلب قبول اسهمها للتداول في قاعة السوق في خلال مدة لا تتجاوز ســـتة شهور من تاريخ اعطامًا حق الشروع بالعمل من الجهات المختصة .

المادة ٣١ – أ – يحظر على جميع الشركات المساهمـــة العامة المدرجــة ان تقوم بتحويل او نقل ملكية اسهم لاي شخص كان دون الحصول على موافقة السوق وبالطريقة التي يحددها

ب – يتم تحويل اسهم الشركات المساهمة العامة غير المدرجة وفقاً للتعليمات التي تصدرها اللجنة .

المادة ٣٢ – يحق للجنة ان تطلب من الشركات|لمساهمة العامة المدرجة تأمين مكتب او وكيل من|جل|تمام عمليات تحويل الاسهم في العاصمة وذلك للشركَات التي لا يتواجد لها مكتب في داخل عمان .

د – ان يوقع منفراد او بالاشتراك مع اخرين في السوق التقارير والبيانات الحسابية والكشوف الماليــة والمراسلات والوثائق الخاصة بالسوق .

 هـ يفوض المدير العام اي من كبار موظفي السوق بأي من الصلاحيات الحفولة لـــه وبموجب كتبخطية المادة ١٧ – يحق للمدير العام اتخاذ التدابير الضرورية لحفظ النظام اثناء جلسة التداول بما في ذلك حق منع اي شخص او اشخاص يرى بأن وجودهم يؤثر على سلامة التداول في داخل القاءة .

المادة ١٨ – يحق للمدير العام ايقاف او الغاء او تعديل اية عمالية تداول جرت خلافا للقانون او الانظمة او التعلمان المعمول بها في السوق وفق ما يراه مناسبا ودون ترتيب اية مسؤولية على السوق من جراء ذلك.

المادة ١٩ – أ – يستحق المدير العام اجازة عادية مدتها ثلاثون يوما في السنة ولا يجوز جمع الاجازات العاديسة لاكثر من سنتين متتاليتين .

ب ـــ تحسب الاجازة العادية السنوية التي يستحقها المدير العام ابتداء من اول كانون ثاني من كل سنة تلي تاريخ التعيين ويستحق اجازة نسبية عن المدة الواقعة بين تاريخ تعيينه والحادي والثلاثين من شهر كانون اول من تلك السنة .

المادة ٢٠ – في الحالات الطارئة وعندما يكون المدير العام قد استعمل كامل اجازته العادية السنوية يجوز للجنة الموافقة على منحه اجازة عرضية براتب كامل لمدة اقصاها خمسة عشر يوما في السنة .

المادة ٢١ – أ – اذا تغيب المدير العام عن عمله لاسباب مرضية فعليه ان يدعم ذلك بتقرير من الطبيب المعتمد اذا زادت مدة تغيبه عن ثلاثة ايام منتالية .

ب ــ اذا تجاوزت الاجـــازة المرضية مادة شهر فـــلا نجوز جديدها الا بقرار من اللجنــة الطبية

ج — اذا تجاوزت الاجازة الرضيةالممنوحة بمقتضى الفةرة السابقة ستة اشهر فعلى المدير العام احاطة وزير

المادة ٢٢ – أ – يقـــدم السوق للمدير العام نفتمات المعالجـــة والاستشفاء والعمايات واجور المختبرات والفحوص بأنواعها وائمان العلاجات وشراء النظارات الطبية وتركيب الاطراف الصناعية وتركيب الاسنان ب ــ يقدم السوق لافراد عائلـــة المدير العــــام ٥٠٪ (خمسين بالمائة) من نفقات المعالجة والاستشفاء

والعمليات واجور المختبرات والفحوص بانو اعها و اثمان العلاجات .

المادة ٢٣ – يعقد السوق على نفقته تأمينــــا لصالح المدير العام على حياته وتأمينــــا ضد الحوادث يعادل اربعة امثال الراتب السنوي لكل من نوعي التامين آلمدكورين

المادة ٢٤ ــ يتحمل السوق نفقسات تركيب الهاتف المنزلي ونقله ورسسوم الاشتراك فيه واجور المكالمات الرسمية

المادة ٢٥ ــ يعين في السوق امين صندوق او اكثر وفق حاجات السوق ، على ان تحدد صلاحيات كل منهم بموجب تعليمات خاصة واوامر يصدرها المدير العام .

عضوية وواجبات الشركات المساهمة العامسة

شروط عضويسة الشركات المساهمسة المدرجسة

المادة ٢٦ – تشمل عضوية السوق حكما والزاما: --

أ – البنك المركزي الاردني

٢ ـــ ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وان يكون قد عمل في المؤسسات المالية او المصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات .

٣ ـــ ان يكون متمتعا بالحقوق المدنية .

٤ - ان لايكون قد اعلن افلاسه او حكم بحنحة شائنة او اية جناية .

ان لايقل رأسماله المدفوع عن المبلغ الذي تحدده اللجنة .

٦ - ان يقدم لامر اللجنة كفالة بنكية او رهنا عقاريا واية ضمانة اخرى بالمبلغ الذي تقررهاللجنة، على ان لايقل ذلك عن عشرة الاف دينار اردني .

٧ ـــ ان يكون ذا سمعه حسنة .

۸ — ان یکون لدیه مکتب مستقل .

٩ - ان يكون متفرغا لاعمال الوساطة .

١٠ ــ ان يكون حاصلا على الرخص المهنية المطلوبة وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها .

١١ ـــ ان يجتاز الامتحان المقرر في السوق .

١٢ – ان توافق اللجنة على طلب قبوله في السوق .

١٣ – ان تتوفر فيه اية شروط اخرى يصدرها السوق بموجب تعلياته :

ب ــ الشخص المعنوي .

اولاً : الشركات العادية .

۱ — ان تكون شركة اردنية .

٢ – ان يكون اكثرية الشركاء فيها من الجنسية الاردنية .

٣ ــ ان لايكون مديرها و / او الشركاء المفوضون بأدارتها قد اعلنوا افلاسهم او قدحكم عليهم بجنحة شائنة او اية جناية .

 ٤ - ان يكون مديرها حائزا على شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها على الاقل ، وان يكون قد عمل في المؤسسات المالية او المصرفية مدة لاتقل عن خمس سنوات .

ه - ان لايقل رأسمال الشركة المدفوع عن عشرة آلاف دينار اردني .

٣ – ان تقدم الشركة لامر اللجنة كفالفة بنكية او رهنا عقاريا واية ضمانهاخرىبالمبلغ الذي تقرره اللجنة على ان لايقل عن عشرة آلاف دينار اردني .

٧ ـــ ان تكون الشركة متخصصة ومخولة بالقيام في اعمال الوساطة المالية بموجب احكام نظامها الداخلي وعقد تأسيسها ه

٨ – ان توافق اللجنة على الطلب المقدم بخصوص العمل كوسيط .

٩ — ان تتوفر في الشركة اية شروط اخرى يصدرها السوق بموجب تعليات خاصة .

ثانيا : الشركات المساهمة :

١ ـــ ان تكون الشركة اردنية .

٢ ــ ان لاتقل مساهمة الاردنيين عن ٥١ ٪ من مجموع رأس مال الشركة .

٣ _ ان يكون اكثرية اعضاء مجلس الادارة من الاردنيين .

٤ — ان يكون مديرها حائزًا على شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها على الاقل ، وان يكون قد عمل في المؤسسات المالية او المصرفية مدة لاتقل عن خمس سنوات .

المادة ٣٣ ــ يتوجب على الشركات المساهمة العامة ان تقـــوم باعداد وتقديم نشرة اصدار عند طرح اوراقها الماليـــة للاكتتاب العام ويجب اعداد هذه النشرة وفق متطلبات النموذج الحاص المقرر من قبل السوق ويجب ان يتضمن النموذج بشكل خاص ما يلي : _

أ ــ كافة المعلومات والايضاحـــات التي تعتبر هامة للمستثمرين والتي تمكنهم من اتخـــاذ قرار معلل للاقدام على الاستثمار او الاحجام عنه في مجال الاوراق المطروحة على ان لا تكون هذه المعلومات

ب ــ عدم حدف اية معلومات عمدا بقصد عدم اظهار الوضع الحقيقي للشركة .

ج ــ ان زعـــم الشركة وقيامها باعــــلام الجمهور وايهامه بان السوق قد تثبت من جدوى المعلومات المنشورة وصحتها وسلامتها يعتبر مخالفة للقانون وهذا النظام .

المادة ٣٤ – يتوجب على الشركات المساهمة العامة اعلام السوق باية معلومات هامة تؤثر على اسسعار الاوراق المالية كرسملة الاحتياطي حال توفرها لدى الشركة ، وللسوق الحق بأعلان واذاعة هذه المعلومات من خلال الصحف المحلية ووسائل الاعلام الاخرى التي يحددها السوق وفق الصيغة التي يقرها بهذا الشأن .

المادة ٣٥ ــ لا يعتبر السوق مسؤولا عن صحة المعلومات الـــواردة في نشرة الاصدار او التقارير او المستندات التي تقدمها الشركات لاغراض استخدام السوق . وان اطــــلاع السوق وموافقتــــه عليها لا يعتبر اقرارا منه بصحة محتوياتها او اقرارا بقانونية اى تصرف تقوم به الشركه .

المادة٣٦ – يتوجب على رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامةالمدرجة واي عضو مناعضائه او المدير العال ان يقدم للسوق بيانا عما يملكه من اوراق مالية للشركة التي يعمل بها وذلك خلال شهر من تاريخ توليه المنصب . كما يجب عليه تقديم بيان بكل تغيير يطرأ على هذه الملكيـــة وذلك خلال العشرة ايام الاولى للشهر التالي للتغيير ، ويبين في هذا البيان الرصيد الجديد لملكيته في هذه الاوراق .

السوق مقابل توقيع اشعار بالاستلام او بالبريد المسجل ، ويعتبر تاريخ استلامهــــا من قبل السوق هو التاريخ الواجب آعتماده لغايات السوق .

المادة٣٨ ـ أ _ يحق لسوق عمان المالي ان يطلب الى الشركة مصدرة الاسناد تعيين شخص طبيعي او معنوي ليقوم بأتخاذ جميع التدابير للمحافظة على حقوق مالكي الاسناد ويسمى هذا الشخص فيا بعد (بالامين). ب – في حالةعدم قيام الشركة بتعيين الامين يجوز للسوق تعيين اي شخص يراه مناسبا ليقوم بعمل الامين على ان يحصل السوق نفقاته من الشركة ذات العلاقة .

ج – يتم تحديد طبيعة عمل الشخص الامين وفق تعليمات خاصة يصدرها السوق .

المادة ٣٩ – يتوجب على الشركات المساهمة المدرجة ان تقوم بحفظ السجلات اللازمة للمساهمين تدون فيها اسماءهم وارقام اسهمهم وتحويلات الاسهم واية تفاصيل اخرى براها السوق ضروية ، ويحق للسوق ان يطلع على سجل المساهمين في اي وقت يراه مناسبا .

الفصل الاول: شروط قبول الوسطاء

يشترط فيمن يقبل وسيطا لدى السوق توفر الامور التالية : ـــ

١ - ان يكون اردني الجنسية وان لايقل عمرة عن ٢٥ سنة

الفصل الثالث

واجبات الوسطاء وحقوقهم

- المادة 20 ـــ أ ـــ تقوم العلاقات المسلكية بين الوسطاء على قواعد التعاون والمنافسة الشريفة وفقا لاحكام هذا النظام والتعلمات الصادرة بمقتضاه .
- ب _ يمتنع على كل وسيط ان يمس بسمعة اي وسيط اخر او ينتقص من مكانته المهنية او التنظيمية .
- ج ـ على الوسيط الذي يعتقد بان سلوك احد الوسطاء الاخرين لايتفق مسع احكام النظام او التعليات الصادرة بمقتضاه ان يعلم المدير العام بذلك .
 - المادة ٤٦ ــ أ ــ يحظر على الوسيط السعي وراء المستثمرين او جلب الزبائن بصورة تمس سمعة المهنة .
- ب ــ على الوسيط ان يعلم السوق قبل القيام بالاعلان عن نفسه او عمله بأية وسيلة من وسائل الاعلام .
- ج ـ يحظر على الوسيط شراء الاوراق الماليـة المتنازع عليها او دفع قيمة الاوراق المالية قبـــل تنفيذ عملية البيع في قاعة السوق وفقا للانظمة والتعليات المرعية .
- ب ــ يلتزم الوسيط بالاشتراك في عضوية صندوق التأمــين الذي ينشأ في السوق ويلتزم بالتقيد بالاحكام الواردة في نظام هذا الصندوق .
- التثبت من هويـة المتعامـل عنـد تفويضه بدلك والتثبت من اهليته للتعاقـــد وعليه ان يذكر
 بوضوح اسم وشهرة ومحل اقامة عميله:
- ٧ اذا لم يكن للعميل المستثمر بطاقــة شخصية فعلى الوسيـط ان يطلب منـه احضار شخصين معرفين بعد التأكد من هويتهما ، واذا لم يقتنع بالمعرفين فعليه ان يطلب احضار غيرهما الى ان يتئبت بكافة الادلة الممكنة .
- ٣ يجب على ذوي العلاقة او وكلائهم ان يحضروا امام الوسيط بالذات وان يكون الشهود من غير اصول او فروع ذوي العلاقة .
- عند توافر جميع الشروط المبينة في هذه المادة فأنه يحـ قلوسيط المصادقـ على صحة تواقيع
 المتعاملين معه بالاوراق المالية ، على ان يتحمل الوسيط, مسؤولية صحة هذه التواقيع ٥
- ب على الوسيط عدم القيام بالتعامل بالاوراق المالية الا بعد التأكد من حيازة شهادة ملكية الاسهم من قبل مالكها او من ينوب عنه قانونا ، وفي حالة تعدر وجود شهادة ملكية الاسهم فعلى الوسيط ان يطلب من ذوي العلاقة احضار وثيقة من الشركة مصدرة الاسهم تبين عدد الاسهم المملوكة من قبله ، كما تبين بأن الشهادة موجودة بحوزتها وليست محجوزة او مرهونسة او مفقودة و لم يعط شهادة جديدة بدلا عنها .

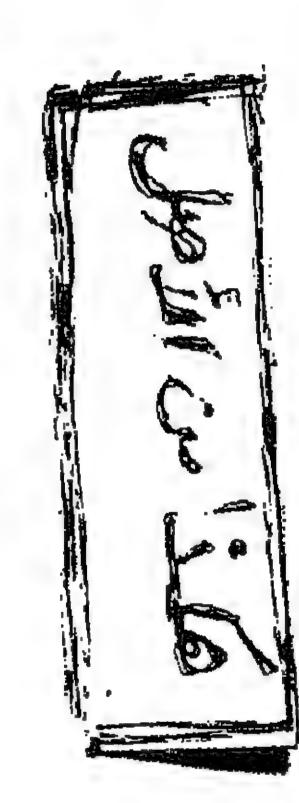
- ان لايقل رأسمال الشركة المساهمة عن المبلغ الذي تحدده اللجنة.
- ٢ ان تقدم الشركة لامر اللجنة كفالة بنكيسة او رهنا عقاريا او اية ضمانه اخرى بالمبلغ الذي
 تقرره اللجنة على ان لايقل عن عشرة الاف دينار اردني .
- ٧ ان تكون الشركسة متخصصة ومخولة بالقيام باعمال الوساطة الماليسة بموجب احكام عقد التأسيس والنظام الداخلي لها .
 - ٨ ان توافق اللجنة على طلب الشركة للعمل كوسيط في السوق .
 - ٩ أن تتوفر في الشركة أية شروط أخرى يصدرها السوق بموجب تعليماته .

الفصل الثاني

اعمال الوسطاء

المادة ١١ – يشمل عمل الوسطـــاء الامور التالية: ــ

- أ ــ وسيط بالعمولة
- ب_ وسيط يشتري ويبيع لصالح محفظته
- ج وسيط مغطي لاصدارات الاوراق المالية الجديدة
- د وسيط بائع لاصدارات الاوراق المالية الجديدة
- هـ وسيط مستشار مالي للاستثمار في الاوراق المالية
- - ب ــ تحدد صفة الوسيط كما يحدد نوع العمل الذي يقوم به يقرار من اللجنة .
- المادة ٣٣ ـــ تمحدد اللجنة شروط تعامل الوسطاء لصالح محافظهم من حين لاخر وفق ماتراه مناسبــــا ، وللجنة الحق بأيقاف هذا النوعمن التعامل كلما رأت ذلك ضروريا .
- المادة ٤٤ ـ أ يمتنع على الوسيط اذا كان شخصا طبيعيا تداول الاوراق المالية لحسابه الشخصي او لحساب زوجه او لحساب اقاربه حتى الدرجة الرابعة الا من خلال وسيط اخر .
- ب يمتنع على الوسيط اذا كان شخصا اعتباريا تداول الاوراق المالية لحساب الشركاء او اعضاء عجلس الادارة. او هيئة المديرين حسب واقع الحال او لحساب ازواجهم او لحساب اقاربهم حتى اللبرجة الرابعة الا من خلال وسيط اخر ، كما يسرى هذا المنع ايضا على كل من موظفي الوسيط



المادة ٤٩ ـــ أ ـــ في حالة قبول الوسيط بالتفويض الهاتفي فعليه مراعاة الامور التالية :ـــ

١ - التأكد من شخصية المخاطب بالهاتف

٢ – ان يكون المخاطب من التجار المعروفين لديه من ذوي السمعة الحسنة

٣ - على الوسيط تثبيت هذا التفويض خطيا على الناذج المعدة لذلك قبل تنفيذ التعامل في داخل القاعة مراعيا بذلك التسلسل والاولوية ويعتبر مسؤولا عن كل مايترتب على مثل هذا التعامل ب - على الوسيط تعبشة عقد التحويل الحاص بتوقيع الشخص صاحب العلاقة بعد اتمام التعامل في التعامل في المدارة المدارية المدارية

ج- يحظر على الوسيط في جميع الحالات ان يوقع نيابة عن اي شخص على عقود تحويل الاوراق المالية
 الا اذا كان مفوضاً بذلك بموجب وثيقة رسمية .

ب ـ يجب على الوسيط أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات لمدة عشرة أعوام على الأقل بعد أنتهاء العمل بها .

المادة ٥١ – على كل وسيط ان يعلم المدير العام عند وقوعه في ارتباك مالي

المادة ٥٢ – على الوسيط تبليغ ادارة السوق في الحالات التي يود فيها بيع او شراء اية ورقة مالية دفعـــة واحدة ومن نوعواحد لمتعامل واحد اذا كانت قيمتها تزيد عن الحدالذي تقرر هاللجنة قبل تنفيذ التداول في داخل القاعة. المادة ٥٣ – لا بجوز للوسيط إن يقيل تفريضا من شفيد من المنافقة المنافقة المناول في داخل القاعة.

المادة ٥٣ – لا بجوز للوسيط ان يقبل تفويضا من شخص معين اذا كان يعلم ان ذلك الشخص قد فوض وسيطاً آخر لبيع او شراء الاسهم نفسها وفي ذات الفترة المحددة لتداول هذه الاوراق المالية المعطاة للوسيط الاخر .

المادة ٤٥ – يحظر على الوسطاء القيام بكافة اعمال الوساطة او دخول القاعة اذا لم يقومـــوا بتقديم الكفالات المطلوبة او تجديد هذه الكفالات بعد انتهائها .

المادة ٥٥ – تسقط صفة الوسيط في الحالات التالية : _

أ - فقدانه احد الشروط اللازمة للعضوية وفق احكام القانون ج

ب— تغيبه عن حضور جلسات القاعة دون عدر مقبول او اذن مسبق من ادارة السوق طيلة ثلاثة ايام متتالية . ج — ارتكاب مخالفسة لاحكام القانون ولاحكام هسدا النظام شريطسة ان يسبق ذلك ثلاثة اندارات بوقوع المخالفسة .

د - اعلان افلاسه

ه - اذا رغب في التوقف نهائيا عن ممارسة مهنته على ان يتقددم بطلب خطي قبل ثلاثة اشهر من تاريخ
 توقفه عن العمل م

و - في حال حل الشركة او تصفيتها

المادة ٥٦ – أ – يجب على الوسطاء تقديم حسابات ختامية وميزانية مدققة حسب الاصول من قبـــل مدقق مرخص وذلك على اساس نصف سنوي وفي المواعيد التي تحددها اللجنة و

ب - يحق السوق ان يطلب من الوسطاء تعيين مدقق حسابات اخر بالاضافة للمدقق المعـــين من قبلهم أذا رأى ذلك ضروريا :

المادة ٥٧ ــ أ ــ يجوز للوسطاء اعتماد وكلاء لهم في مسدن المملكة المختلفة او خارجها بقصد قيسام هؤلاء الوكلاء بتجميع واجتذاب واستلام اوامر البيع او الشراء من الزبائن ويخضع هؤلاء الوكلاء لاحكام المقانون وهذا النظام واي من التعليمات الصادرة بمقتضاهما .

ب- يتحمل الوسيط كافة المسؤوليات المترتبة على عمل وكيله .

ج ــ لا يجوز للوسيط تعيين وكلاء له ما لم يحصل على الموافقة المسبقة من قبل السوق :

المادة ٥٨ ـــ لايجوز للوسيط او وكيله ان يتعامل بالاوراق المالية المدرجـــة في السوق بيعا او شراء بأستعيال اساليب الغش او الاحتيال والمخادعة .

المادة ٥٩ ــ يتوجب على كلوسيط او وكيله او اي شخص تابع لهما ان يتقيد بسلوكه وتصرفاتـــ بمبادىء الشرف والاستقامة والنزاهة وان يراعي العرف التجاري اثنــاء ممارسة عمله كوسيط وان يتوخى دائماً مصلحة عملائه المستثمرين وحماية حقوقهم .

المادة ٣٠ – يمتنع على كل وسيط او وكيـل وسيط او اي شخص تابع لهما ابـــداء النصح او الاستشارة لعملائه من المستثمرين حول شراء او بيع ايــة اوراق مالية مالم تكن لديــه اسباب معقولة ومقنعة او المـــام تام حول الاوراق المالية تمكنه من اعطاء الاستشارات وتجعله يعتقد بصحة رأيه .

المادة ٢١ ــ أ ــ لايجوز للوسيط او وكيله او التابع لهما ان يتصرف حسب رأيه المطلق او ان يفرض رأيه عندمايقوم بالتعامل بالاوراق المالية لصالح عملائه ما لم يكن مخولا من قبل عميله بموجب تفويض خطي لممارسة مثل هذا التصرف .

ب_ يستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة حالات تصرف الوسيط استنادا الى سعر حدد بتاريخ قيام العميل باعطاء تفويض الشراء او البيع .

ج - لا يحق للوسيط او وكيله ممن يمتلك تفاويض مفتوحة ومطلقة ان يؤثر بواسطة الحسابات المتعلقة بهذه التفاويض على عمليات الشراء او البيع تأثيراً زائداً عن حجم وتكرار الموارد المالية المتاحة من خلال هذه الحسابات وطبيعتها وشروطها .

د ـ يقوم الوسيط أولا بأول بأعــداد حسابات خاصة لاصحاب الحساب المطلق على ان يتضمن اسم العميل والكمية والسعر والتاريخ وعمولة تنفيذ عمليات التداول وعلى الوسيط تزويدالعميل دوريا وفق الاتفاق المبرم بينهما بنسخة طبق الاصل للحساب الاصلي المفتوح لدى الوسيط م

المادة ٣٢ ــ يمتنع على الوسيط او وكيله او من يعمل لحسابهما ان يبدي ولو من قبيل المشورة اي نصح او رأي حول الاوراق المالية المتعلقة بالشركة التي له ارتباط بها ،

المادة ٣٣ ــ أ ــ يمتنع على اي شخص من غيرالوسطاء ان يظهر امامالغير بصفة وسيط اوان يعلن عن نفسه كوسيط بأي وسيلة من وسائل الاعلام المختلفة ي

ب _ يمتنع على الوسيط ان يقوم بالأعلان عن نفسه كمتعامل بالأوراق المالية المدرجة في السوق ما لم يحصل على صيغة الاعلان المسبقة من السوق .

المادة ٦٤ ـــ إن موافقة السوق على قبول الوسيط واعتباره عضواً في السوق لايعطيه الحق بأن يدعي امام الاخرين بأن السوق يقر ويصادق علىصحة تصرفاته كمالايعني بأنالسوق يقر سلامةاوضاعهالمالية وصحةاعمالهوسلوكه



الفصل الرابسع في بيان تصرفات الاشخاص والوسطاء

المادة ٢٥ – ١ – يقع باطلا كل تصرف سواء كان مباشرا ام غير مباشر يهدف او يؤدي الى ايهام و / او تغرير المواطنين فيما يتعلق بتداول الاوراق المالية في السوق وعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر التصرفات

ا ــ القيام بعمليات وهمية وغير حقيقية تتضمن في حقيقتها عمليات تداول صورية يقصد بها ايهام الجمهور بتواجد سوق نشط في الاوراق المالية .

ب ــ القيسام باعطـــاء امر شراء في ورقة مالية معينة مع العلم المسبق بأن هناك امر أو اوامر مسبقة للبيع قد اعطيت او ستعطى من قبـــل طرف او اطراف مختلفــــة . شريطة ان تكون الاوامر جميعها متشابهة الى حد كبير من حيث الحمجم والتوقيت والسعر .

ج – القيام باعطاء امر بيـع في ورقة مالية معينة مع العلم المسبق بأن هناك أمر أو اوامر شراء مسبقة قد اعطيت او ستعطى من قبل شخص او مجموعة اشخاص شريطة ان تكون الاوامر جميعها متشابهة الى حا. كبير من حيث الحجم والتوقيت والسعر .

٢ - تعتبر التصرفات التالية باطلة ولا ترتب آن اثر لاصعحابها :

أ — كل تصرف سواء أكان مباشرا او غير مباشر يراد به احداث تأثير في اسعار الاوراق المالية عن طريق ايجاد سلسلة من العمليات في ورقة مالية معينة تحدث طلبا فعليا او ظاهريا نشيطا لتداول الاوراق المالية او تحدث ارتفاعا او انخفاضا في اسعار هذه الاوراق بهدف تشجيع الاخرين على شراء او بيع هذه الاوراق حسب واقع الحال .

ب ــ كل تعامل جرى من قبـــل اى شخص كان ســـواء بمفرده او بااتواطؤ مع شخص او اشخاص آخرين يراد به احمدات سلسلة من العمليات الماليسة كشراء او بيع او كليهما معا اي ورقــــة مالية بهدف تئبيت او استقرار اسعار اوراق ماليــــة معينة بشكل يتعارض مع القوانين والانظمة المعمول بها في السوق .

ج – كل تصرف من قبـــل وسيط او اي شخص تابـع لـــه يبيـع او يعرض للبيـع ويشتري او يعرض للشراء اوراقا ماليسة عن طريق تشجيع الاخسرين واغرائهم على شراء او بيع ورقسة مالية معينة وذلك عن طريق بث الشائعات حول احمال ارتفـاع اسعارها مستقبلا او انخفاض هذه الاسعار .

د – كل تصرف او عمسل يقصد منه اعطاء بيانات او تصريحات او معلومات مضاله وغسير

 م كل تعامل جرى بنساء على شائعات يقصد بها الترويج على ارتفساع الاسعار او انخفاضها سواء أكان ذلك ترجيحــا او لبحتمالا ، ســواء تم ذلك من قبــل الوسيط مباشرة ام من قبدل اي شخص قام بدلك مقابل بددل معلوم تقاضاه او سيتقاضاه من الوسيط او من قبل اي شخص اخر

و – اعطساء اوامر بيع او شراء متعددة من قبسل شخص واحد لاكثر من وسيط لنوع واحد من الاسهم وفي فترة تداول معينة قبسل أن يسمّ تنفيذ أو أمر الشراء أو البيع السابقة لدلك النوع من الاسهم.

٣ ــ كل مخالفة للاحكام الواردة في هذا الفصل ترتب ضررا لاي شخص كان تجعل الشخص المخالف مسؤولًا عن دفيع كل عطل وضرر ينتج للشخص المتضرر نتيجة ذلك التعامل .

الفصل الخامس اجراءات تداول الاوراق المالية داخل القاعة

المادة ٦٦ – يتم التعامل بالاوراق الماليسـة المقبولة في السوق في داخل قاعة السوق ومن خلال وسيط مقبول ويستثنى من ذلك الحالات التالية: _

١ – عمليات البناث المركزي لحماية الاوراق المالية الحكوميه او المكفولة من الدولة .

٢ _ عمليات تداول الاوراق المالية الاردنية في مرحلة الاكتتاب الاولى بما في ذلك حالات الاكتتاب العام عند زيادة رأس المال من قبل الشركات المساهمة العامة .

٣ ـ عمليات تداول الاوراق المالية التي تتم ما بين الزوجين وما بين الاقارب لغاية الدرجة الثالثة .

٤ – عمليات التحويل التي تتم خارج حدود المملكة ج

الاصدار الاولي للاسناد الحكومية او المكفولة من الدولة .

٦ – عمليات التحويل الارثي

٧ ــ اية عمليات اخري ترى اللجنة استثناءها من التداول داخل القاعة وفقا للحالات التي تراها مناسبة.

المادة ٦٧ ـ يحق للجنة ان تقرر نسبة الزيادة او الانتخفاض في اسمعار الاوراق المالية في فترة التداول المقررة وفق ما تراه مناسباً ، وللمدير العام او من يفوضه بذلك الحسق بأيقاف التداول الذي يجرى خلافا لاحكام

المادة ٦٨ ــ تجرى عمليات البيوع بالمزاد العلني سواء بالاستناد الى قرارات المحاكم ام بموجب قرارات مجالس ادارة الشركات في داخل القاعة وفقا للتعليبات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني الصادرة عن اللجنة :

> الباب الحامس موارد السوق الفصل الأول اشتراكات الاعضاء ورسوم الوسطاء

المادة ٧٠ ــ يستوفي السوق رسم اشتراك سنوي من كل عضو من اعضائه على النحو التالي : ـــ

أ _ خمسين دينار استويا مضافا اليه اثنان بالعشرة آلاف (٢٠٠٢) من مجموع رأسمال الشركة المصرح به ويضافُ الى ذلك ايضا واحد بالعشرة آلاف (٢٠٠١ر،) من قيمسة اسنادالقرض المدرجة في السوق على ان لا يزيد المبلغ المتأتي من هذا كلسه عن الف وخمسمائة وخمسين (١٥٥٠) دينارا سنويا ، وذلك بالنسبة للشركات المساهمة العامة ذات الاوراق المالية المدرجة .

ب ــ خمسين دينارا سنويا مضافا اليه اثنان بالعشرة آلاف (٢٠٠٠ر) من مجموع قيمة السندات المدرجة على ان لا يزيد المبلخ المتأتي من هذه النسبة عن مبلغ الفوخمسيائة وخمسين دينارا سنويا (١٥٥٠) وذلك بالنسبة للسندات الحكومية والمؤسسات العامة او الاهلية .

الباب السادس الهيئة العسامة

المادة ٧٥ ــ أ ـــ تتكون الهيئة العامة من جميع اعضاء السوق .

- ب ــ. تكون مهمة الهيئة العامة تتبع اوضاع السوق ودراسة شؤونهاو اقتراح سبل فاعليتها واقرار الحسابات الحتامية والتقرير السنوى للسوق .
- ج ــ نجتمع الهيئة العامة مرة واحدة في السنة على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ، على ان لاتتجاوز الاشهر الحمسة التالية لنهاية السنة المالية للسوق .
- د ــ تتم دعوة الهيئة العامة بناء على طلب رئيس اللجنة او بطلب خطي مرقع من أكثرية الاعضاء .
- ه ــ ترسل الدعوة لاجتماع الهيئة العامة بالبريد المسجل قبل خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع وبجب اعلان الدعوة في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل.
 - و _ يرأس الاجتماعات الرئيس او نائبه او من تنتدبه اللجنة لذلك.
- المادة ٧٦ ــ أ ـــ لاتعتبر الجلسة الاولى قانونية ما لم يحضرها نصاب قانوني من الاعضاء يمثلون الاكثرية المطلقسة ب ــ اذا لم يحصل النصاب في الجلسة الأولى فتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما بلغ عدد الحاضرين فيها ويعقد الاجتماع الثاني خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع المؤجل ويتم تبليغ الاعضاء بنفس اجراءات التبليغ المتبعة في المادة السابقة قبل اسبوع من تاريخ انعقاد الاجتماع .
 - ج ــ تصدر القرارات بالاكثرية العادية المثلة في الاجتماع .
 - المادة ٧٧ _ أ _ ينظم جدول بأسماء الحاضرين من اعضاء الهيئة العامة وبوقع كل عضو على هذا الجدول .
 - ب ــ يعين رئيس الهيئة العامة كاتبا لتدوين وقائع الاجهاع والاقتراحات المعروضة .
- ج _ يجوز لرئيس الهيئة العامة انتداب اثنين من بين الاعضاء تكون مهمتهما انجاز مايسنده رئيس الهيئة العامة اليهما من مهام واعمال .

المجلس التأديبي وصلاحيته

- المادة ٧٨ ــ أ ـــ يتألف المجلس التأديبي من ثلاثة اعضاء بقرار من الوزير بناء على تنسيب من اللجنة .
 - ب ـ يتكون المجلس التأديبي على النحو التالي : -
 - ١ رئيس اللجنة رئيسا او نائبه اثناء غيابه .
 - ٧ ــ عضوان تنتخبهما اللجنة من بين اعضائها
- صلاحيات الاصيل في حال غيابه.
 - المنافق العضوية في الحالتين التاليتين : أ

 - البحثة في اللجنة في اللجنة في اللجنة ٧ ــ اذا تغيب العضو ثلاث جلسات متتالية دون علم مشروع ا

- ج خمسين دينارا سنويا وذلك بالنسبة للشركات والمؤسسات الاجنبية الاعضاء في السوق .
- د خمسين دينارا سنويا وذلك بالنسبة للوسطاء والشركات المساهمة التي لم يتم قبول ادراج اسهمها في السوق بعد .

المادة ٧١ -- يستوفي السوق من كل وسيط معتمد مبلغ وقدره خسمائة دينار سنويا رسها للوساطة .

المادة ٧٢ – أ – تدفع الاشتراكات والرسوم المحددة في هذا الفصل من قبل الاعضاء خلال مدة لا تتجاوز الشهر تبدأ اعتباراً من ١/١ من كل سنة وتعتبر اجزاء السنة بحكم السنة لغايات تحقق الاشتراكات.

ب ــ تبدأ مدة المطالبة بالنسبة للشركات الحديثة العضوية من التاريخ المحدد في كتاب مطالبة السوق لها .

الفصل الثساني عمولات السوق

- المادة ٧٣ ــ أ ـــ يتقاضى السوق عمولة من الوسطاء لقاء عمليات تداول الاوراق المالية في القاعة بواقع ٢٠٪ مسن الاجور الاجمالية المتحققة لهم بموجب التعرفة المصادق عليها من قبل الوزير .
- ج يستوفى السوق العمولاتالية عن العمليات المستثناة من النداول داخل القاعة ومن تدخلالوسيط
- ١ يستوفي السوق عمولة مقدارها (١٠٪) عشرة بالمائة من العمولة المقررة للسوق في الحالات العادية وذلك عن عمليات التحويل الارنى . وتستوفى هذه العمولة من طرف واحد .
- ٢ يستوفي السوق عمولة مقدارها (٢٠ ٪) عشرون بالمائة منالعمولة المقررة للسوق في الحالات العاديةو ذلكءن عمليات التحويل التي تتم مابين الاصول والفروع وتستوفى هذه العمو لةمن طرفي العقد
- ٣ يستوفي السوق عمولة مقدارها (١٠٠٪) مائة بالمائة من العمولة المقررة للسوق في الحالات العاديةوذلكعنعمليات التعاقد الييتم خارج حدود المملكة وتستوفى هذه العمولة منطرفي العقد
- ٤ يستوني السوق عمولة مقدارها (١٠٠ ٪) مائة بالمائة من العمولات المقررةللسوق في الحالات العادية وذلك عنعمليات التحويلالتي تتم مابين الاقارب لغاية الدرجة الثالثة بأستثناء عمليات التحويل المبيئة في البند (٢) من هذه المادة وتستوفي هذه العمولة من طرفي العقد .
- ٥ يستوفي السوق عمولة مقدارها ١٠٠٪ من العمولات المقررهالسوق في الحالات العادية وذلك عن عمليات البيع التي تنم بامر من المحاكم .
- يستوفي السوق عمولة مقدارها ١٠٠٪ من العمولات المقزرة في الحالات العادية وذلك عـن عمليات التحويل المستثناة من التداول داخل القاعة بموجب قرار من اللجنة ، وفي جمسيع الاحوال المتقدمة لايجوز ان تقل عمولة السوق عن ١٠٠ فلس.
- المادة ٧٤ اذا لم تدفع الرسوم والعمولات والغرامات التي يفرضها مجلس التأديب المتحققة للسوق خلال المـدة المعينة في القانون أو هذا النظام يبلغ المدير العام الشخص المكلف، فأذا لم يتم الدفع جلال المدة المعينة في مِذَكَرَةَالْتَكَلَّبُفَ بِالدَّفْعِ فَأَنَّه يجوز للمدير العامان يشرع في تنفيذ الدَّفْع وفقًا لاحكام تحصيل الاموال الاميرية

- المادة ٧٩ أ يباشر المجلس التأديبي صلاحياته من تلقاء نفسه او بناء على شكوى من الوزير او المحافظ او اللجنة او من اي شخص آخر ذي علاقة .
- ب تقدم الشكاوى الى المدير العام وبعد وصول الشكوى اليه يطلب من المشكو منه الاجابة على الشكوى الله خلال اسبوع من تاريخ الطلب . وفي جميع الاحوال يحق للمدير العام ان يقرر احالة الشكوى الى مجلس التأديب العام ان يقرر حفظها اذا تبين له ان فعل المشكومنه لا يستو جب الاحالة الى مجلس التأديب والمسالة الى مجلس التأديب المسالة الى مجلس التأديب المستوجب الاحالة الى المستوجب الاحالة الى المستوجب الاحالة الى المسالة المسالة المستوجب الاحالة الى المستوجب الاحالة المسالة المستوجب الاحالة المستوجب الاحالة المستوجب الاحالة المستوجب الاحالة المستوجب الاحالة المستوجب الاحالة المستوجب المستود المس
- المادة ٨٠ أ جلسات مجلس التأديب وقراراته علنية الا اذا رأى المجلس ضرورة اجرائها سرا ولايجـــوز نشر الاحكام الصادرة عنه الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .
 - ب على المشكو منه ان يحضر بنفسه الجاسات وله ان يستعين بمحام استاذ للدفاع عنه .
- المادة ٨١ أ للمجلس من تلقاء نفسه او بناء على طلب المشكو منه ان يقرر سماع الشهود والاطلاع على الدفاتر والسجلات وسائر البينات المتوفرة .
- ب اذا تخلف شاهد عن الحضور يجوز للمجلس ان يصدر مذكرة احضار بحقه تنضمن تفويض الشرطة احضاره الى مجلس التأديب .
- ج ــ اذا تبين لمجلس التأديب ان احد الشهود كــاذب في شهادته فللمجلس احالته الى المدعـــي العام للتحقيق معه :
- المادة ٨٢ للمشكو منه ان يطلب رد الرئيس والاعضاء او احدهم وتفصل لجنة الادارة في طلب الرد وفقاللاصول المتعلقة برد القضاء ويعتبر قرارها قطعيا بهذا الحصوص .
- المادة ٨٣ تعتبر قرارات المجلس التأديبي قطعية وغير قابلة للاعتراض او الطعن الا في الحالات المنصوص عليهــــا في المادة (٤٣) من القانون .
 - الماده ٨٤ أ لاتكون اجتماعات المجلس التأديبي قانونية الا بحضور جميع الاعضاء
 - ب -- تصدر القرارات بالاكثرية المطلقة للاعضاء وعلى العضو المحالف تدوين اسباب المحالفة .
- ج على كل عضو في المجلس التأديبي يضطر الى التغيب ان يعلم الرئيس بدلك قبل اربع وعشرين ساعة من انعقاد المجلس .
 - المادة ٨٥ ـــ تسجل في سجل خاص الاحكام التأديبية الصادرة بحق المحكوم عليه بعد اكتسابها الدرجة القطعية .

الباب التاسع

احكام عامسة

- الله من السوق مبلاحية اجراء التحقيق كلما رأى ذلك ضروريا حال حصول اية مخالفة من قبل اي شخص او حال توقع حصول اية مخالفة لاحكام القانون او الانظمة او التعليات او الاوامسر التي يصدرها السوق وفقا لقانونه وانظمته و
- ب ايفاء بالاحكام الواردة في الفقرة (أ) من هذه الماهة للسوق الحق ان يطلب من اي شخص تقديم بيان خطي بعد تعليفه اليمين القالونية وفق الصيغة التي يقررها السوق حسول الظروف والملابسات المتعلقة بارتكاب المخالفة ب

- ج من اجل اجراء التحقيقات على النحو المبين في هذا الفصل فانه يحق لاي عضو من اعضاء اللجنة او اي شخص بنيبه ان يطلب تحليف اليمين القانونية وان يتثبت بجميع الادلة وان يوجمه مذكرات دعوة من اجل استدعاء الشهود. ومسن اجل استثبات المخالفة فان للسوق الحق بان يطلب تقديم الدفساتر والاوراق والمراسلات والمذكسرات والسجلات الاخرى التي يرى السسوق ضرورة الاطلاع عليها.
- د ـ في حال عدم امتثال اي شخص لمذكرات الدعوة الموجهة اليه او امتناعه عن تقديم المستندات التي يطلبها السوق فيتم تنفيذ ذلك بمعاونة النائب العام او من يقوم مقامه في المملكة .
- اً اللهة ٨٧ ــ للسوق تنفيذا للغايات التي اسس من اجلها صلاحية وضع القواعد والتعليات والاوامر التي يراها ضرورية او مناسبة لتحقيق احكام القانون او هذا النظام لاداء اعماله .

الحسين بن طلال

وزيسسر وزيسسر وزيسسر الوزراء ووزيسسر الموزراء ووزيسسر المال والانشاء والتعبير العسسدل الزراعسة الزراعسة المفارجية والدغاع عبد المعبد شرف عبد المعبد شرف

1911/1/0

وزيسسر الموامسلات التربيسة والتعليم الاشغال العابة الماليسة الكتور محمد عضوب الزبن الدكتور محمد نوري تنفيق معن أبو نسوار سائسم مساعده وزيسر دولة وزيسر دولة وزيسر دولة الشؤون رئاسة الوزراء دولة للشؤون المغرجية والمتدسات الاسلامية ووزير النقل بالوكالة

وزيسر دولة وزيسسر وزيسسر وزير الاوقاف والشبؤون وزيسر دولة الشؤون الخارجية والمتدسات الاسلامية ووزير النقل بالوكال سليمان عسرار مروان القاسم كامسل الشريف جببن ابراهيم

وزير الصحة ووزيسر وزيسسر وزيسسر وزيسسر وزيسسر وزيسسر والمروية والبيئة الببياحة والاثار بالوكالبة الداخليسة الامسلم الدكتور زهير ملعس علي البشي النكتور سعيد التل

وليسسن وليسسن وليسسن التنبية الاجتباعية التناغة والشباب المناعة والتبارة الديكاور هواد المنائي انبسام المنتي طاهسر هكوت

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور والمادة العاشرة من قانون الموازنة العامة للسنة المالية رقم (١) لسنة ١٩٨٠ نأمر بوضع النظام الآتي :

التي يجرى فيها ترفيع الموظفين الذين احدثت لهم ثلاث الدرجات الى درجات اخرى شاغرة او اذا لم تتوفر فيهم شروط الترفيع المنصوص عليها في المادة (٤٦) من نظام الحدمة المدنية رقم (٢٣)

د – يجوز في حالات خاصة يقررها مجلس الوزراء تعيين موظفين برواتب مقطوعة او بالمياومة علىحساب

المادة ٥ ــ أ ــ يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه او ترفيعه او آخر زيادة سنوية تقاضاها.

دينارا او اقل هي دينار واحد اما الموظف الذي يتقاضي راتبا شهريا مقداره (٥٩) دينارا فاكثر فزيادته السنوية ديناران .

مى السي الله المسال الم

نظام رقم (۲۷) لسنة ۱۹۸۰

نظام تشكيلات الوزارات والدواثر الحكوميه للسنةالماليه ١٩٨٠ صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

لمادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الــوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٠) ويعمـــل به اعتبـــارا

المادة ٢ ــ تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها وروانبها حسباً هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منهويستثني من احكام هذه المادة الموظفون بعقود (الموظفون المؤقتون) الذين نقلت مخصصات رواتبهم من الموازنة الرأسمالية الى الموازنة الجارية في قانون الموازنة العامة .

المادة ٣ – لايجوز ملء وظيفة اي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة باكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتا عند الضرورة وبموجب عقد للقيام بمهام وظيفةالموظف المعارخلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز مخصصات

يجوز استعمالالدر جات المحدثة للموظفين الذين يستحقون البرفيع بمقتضى احكام المادة (٤٦) من نظام الحدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ٩٦٦ لغايات ترفيعهم بمقتضى احكام المادة (٤٩) من النظام المذكور ب ــ يجوز استعمال الدرجاتالمنصوص عليهائي الفقرة (أ) من هذه المادة في التعيين والترفيع في الحالات

ج – يتقاضى الموظف غير المصنف او الموظف بعقد الذي احدثت له وظيفة مصنفة في الجدول الملحق بهذا النظام رواتبه من مخصصات هذه الوظيفة الى ان تتخذ الاجراءات الضرورية لتصنيفه وفقـــا لاحكام نظام الحدمة المدنية المعمول به .

الوظائف المصنفة الشاغرة الوزارة في هذا النظام الى حين انتهاء اجراءات تعيينهم فيها .

ب ـــ الزيادة السنوية للموظف غير المصنف والموظف يعقـــد الذي يتقاضى راتبا شهريا مقداره (٥٨)

اللدة ٢ – أ – لا يعين اي موظف جديد على حساب المادة (١٣) من النفقات الجارية في قانون الموازنة العامـــة الموظفون بعقود (الموظفون المؤقتون) .

ب – لا يجوز تعيين الموظفين الدين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الحدمة المدنية رقـــم (٢٣) لسنة ١٩٣٦.

١ – على حساب مخصصات اجور العيمال المرصودة في المادة (١٤) في اي فصل من فصـول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة .

٢ – على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراءالخطية بناء على تنسيب وزير الماليه /الموازنة العامة .

المادة ٧ – أ – لا يجوز تعيين اي موظف في اية وظيفة فنية او ترفيعه اونقله اليها الا اذا كان من ذوي الاختصاص وتتوفر فيه الخبرة العلمية والعملية اللازمة لاشغال تلك الوظيفة .

ب لا يجوز ان يشغل اي موظف اداري وظيفة فنية تتطلب مؤهلات علميسة ذات اختصاص تفي باغراض وطبيعة عمل تلك الوظيفة على انه يجوز ان يشغل الموظف الفني وظيفة اداريسة حسب مقتضيات العمل .

الحسين بن طلال

وزيسسن وزيسسن العمل والانتساء والتعمير الزراعسة الدكتور قاسم الريماوي

194./11

وزيسسن وزيسسن المابة والتعليم الاشتغال المابة الماليسسة دسن ابراهيم الدكتور معمد عضوب الزبن الدكتور محمد نوري تسفيق معن ابو نسوار سالسم مساعده

وزير دولة لشؤون رئاسة وزير الاوتاف والشؤون وزيسر دولة الوزراء ووزير النتل المندس علي السحيمات اشوون رئاسة الوزراء دولة للشؤون الفارجية كامسل الشريف

وزير الشؤون البلدية وزير المسحة ووزير وزيسسن و ليسسرا والتروية والبيئة السياحة والاثار بالوكالة الداخلينية الامسسلام النكتور جمال الشاعر علي البشي الدكتور سميد التل الدكتور زهبي ملمس

وزيسسن المسارة المسارة المسارة المندس على النسو وزيسسرة التنبية الاجتماعية وزيسسن التبويسسن الدكته، هماد المناند

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤٩) تاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ المتضمنة الموافقة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكيسة بشكلها التالي : __

اتفاقية نقل جوي

بسين حكومة الولايات المتحدة الاميركية وحكومة المملكة الاردنية الهاشميسة

حكومة الولايات المتحدة الاميركية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية رغبة منهما في تشجيع نظام النقل الجسوي الدولي المرتكز على اساس المنافسه بين شركات الطيران في السوق باقل تدخل وتنظيم حكومي .

رغبة في تسهيل التوسع في فرص النقل الجوي الدولي ، رغبة في جعل شركات الطيران متمكنة من تقديم السفر والشيحن للعامـــة وبعدة انواع من الحدمات والحيار وباقل الاسعار التي ليس فيها تمييزا او سلب والتي لا تشكل اساءة استعمال لموقف المحتكر ورغبة في تشجيع مؤسسات الطيران الفردية للتطور وتطبيق اسعار مبتدعة وتنافسية .

رغبة في التأكيد على ضمان اعلى درجات السلامة والامن في النقل الجوي الدولي والحرص والاهتمام الشديدين حول الاعمال او التهديد ضد امن الطائرات والتي تعرض سلامة الاشخاص والاموال للخطر وتؤثر بشكل عكسي على عمليات النقل الجوي والتي من شأنها الاقلال من الاهمية والثقة في سلامة الطيران المدني .

وكونهما اعضاء في المعاهدة الدولية للطيران المدني التي فتحت للتوقيع في شيكاغو في ٧ كانون اول ١٩٤٤، ورغبة في عقد اتفاقية الثنائية للنقل الجوي غير المنتظم بين الاردن والولايات المتحدة الاميركية الموقعة في ٢١ ايلول ١٩٧٤، كما عدلت، وتبادل المذكرات الدبلوماسية في ١٤ و ١٦ آذار لعام ١٩٧٧، كما عدلت، ولاغراض هذه الاتفاقية الا اذا ورد غير ذلك فان اصطلاح:

بادة ١ -- التعاريب في

- « سلطات الطيران » تعني في حالة الولايات المتحدة مجلس الطيران المدني او دائرة النقل الجوي ايهما لهسا الصلاحية او من يخلفها من الوكالات وفي حالة المملكة الاردنية الهاشميــة ــ مديرية الطيران المدني او من يخلفها من وكالة .
 - ب ه اتفاقيسة ۽ تعني هذه الاتفاقية وملاحقها واية تعديلات لها .
- ج والبريد اما منفصلا او مجتمعا باجر او بعوض .
- د ومعاهسدة و تعني المعاهدة الدولية للطيران المدني المفتوحة للتوقيع في شيكاغو في ٧ كانون اول ١٩٤٤ والمتضمنة :
- ١ اي تعديل دخل الى حيز النفاذ بموجب المادة ٩٤ (أ) من المعاهدة وكلا الطرفين قـــد صدقا عليه .
- ٢ اي ملحق او تعديل له بموجب المادة ٩٠ من المعاهدة والتي لحد الان وفي اي وقت سارية
 المفعول تجاه كلا الطرفين .
 - ه ... و مؤسسة الطيران ، تعني مؤسسة طيران معينة ومحولة بموجب المادة ٣ من هذه الاتفاقية .

و – « الاجسره » تعني :

 اي اجر او ثمن او سعر تحصله مؤسسات الطيران او وكلائهم والشروط التي تحكم الحصول على هذا الاجر او الثمن او السعر .

٢ — القيود والشروط للخدمات المساعدة لنقل الحركة المعروضة من قبل مؤسسات الطيران .

٣ – القيمة المحصلة من قبل مؤسسات الطيران بوسائط النقل الجوي لنقل الركاب (وامتعتهم) او الشحن (باستثناء البريد) في النقل الجوي .

ز — « التوقف لاغراض غير تجاريسة » تعني اي هبوط لاي سبب غير اخسلا الركاب او الزالهسم (وامتعتهم) الشحن والبريد في النقل الجوي .

ط — « رسوم الاستعمال » تعني الرسوم المقرر دفعها مــن شركات الطيران مقابل تجهيز المطارات ، الملاحة الجوية او أمن الطيران وممتلكاتها والتسهيلات .

ى – « التكاليف الاقتصادية الكاملة » تعني التكاليف المباشرة لتقديم الحدمــــة مضافا اليها المصاريف الادارية المعقولة .

المادة ٢ – منح الحقـــوق.

١ حكل طرف يمنح للطرف المتعاقد الاخر الحقوق التالية لمباشرة عمليات نقل جـــوي دولي بواسطة مؤسسة الطيران للطرف الاخر : __

- حق الطيران عبر اقليمه بدون هبوط.

ب - حق التوقف في اقليمه لاغراض غير تجارية :

ج – الحقوق الاخرى المحددة في هذه الاتفاقية .

٢ - لا يوجد في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعتبر ضروريا لمنح الحق لمؤسسة طيران تابعـــة لطرف
واحد للمشاركة في النقل الجوي بين نقاط في اقليم الطرف الاخر.

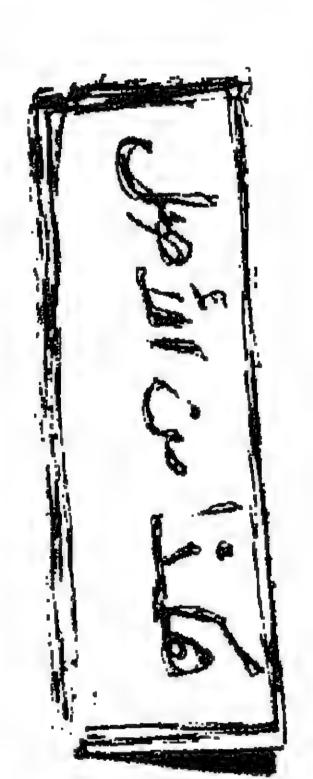
المادة ٣ – التعيين والتصريح.

١ — كل طرف له الحق بتعيين ما يشاء من مؤسسات الطيران لمباشرة النقل الجوي الدولي بموجب هذه الاتفاقية وكذلك ان يسحب او يبدل ذلك التعيين . ذلك التعيين يجب ان يوجه للطرف المتعاقد الاخر كتابة بالطرق الدبلوماسية ويجب ان يبين فيما اذا كانت مؤسسة الطيران مصرح لها لمباشرة النقل الجوي الموضح في الملحق (١) إو الملحق (٢) او كليهما .

٢ - بمجرد التعيين والطلب وبالطريقة والاسلوب الموضحة من مؤسسة الطيران لتصاريح التشغيسل والاذونات الفنية فان على الطرف الآخر القيام بمنح التصريحات والاذونات اللازمة وباقل اجراءات تأخير ممكنة شريطة : __

أ - ان تكون الملكية الجوهرية والادارية الفعلية لتلك المؤسسة في ايسدي الطرف الذي عينها او
 مواطني ذلك الطرف او كليهما .





ب- ان تكون المؤسسة المعينة مؤهلة بالشروط المطلوبة بموجب القوانين والانظمة المطبقة عادة على عمليات النقل الجري الدولي من قبل ذلك الطرف المقدمة له ذلك الطلب او الطلبات .
 ج- ان يكون الطرف الذي عسين المؤسسة مطبقا وملتزما بالمواصفات الواردة في المادة (٢)
 السلامة » .

المادة ٤ – الغاء الترخيص.

- ١ لكل طرف متعاقد ان يلغي ، يعلق او يحدد تر اخيص التشغيل او الاذونات الفنية لمؤسسة الطيران
 المعينة من قبل الطرف الآخر عندما تكون : –
- أ الملكية الاساسية والرقابة الفعلية لمؤسسة الطيران غير معطاة للطرف الاخر او لمواطني الطرف الاخسر .
- ب في حالة عدم امتثال مؤسسة الطيران للقوانين والانظمة المشار اليها في المادة الحامسة من هذه
 الاتفاقيـــة.
- ج في حالة ان الطرف الاخر غير قادر على ادارة او الحفاظ على المستويات المذكورة في المادة (٣) ه السلامه » .
- ٢ -- الا اذا كان الاجراء الفوري من الضروره لمنع اي عدم تطابق مع الفقرة (١) فرع (ب) او الفقرة (١) فرع (ج) من هذه المادة ، فالحقوق الواردة في هذه المادة يجب ان تمارس بعد استشارة الطرف الاخر .

المادة ٥ ــ تطبيق القوانين .

- ١ عند دخول او ترك اراضي احد الاطراف فيجب على مؤسسات الطيران التابعة للطرف الاخر ان
 تتقيد بالقوانين والانظمة المتعلقة بتشغيل وملاحة الطائرات لدى ذلك الطرف.
- ٢ عند دخول او ترك اراضي الطرف الواحد يجب على مؤسسات الطيران التابعة للطرف الاخران تتقيد بالقوانين والانظمة المتعلقة بالدخول او الاقلاع من اراضيه للركاب، طاقم الطائرة، الشحن على الطائرات (بما في ذلك الانظمة المتعلقة بالدخول) الاذن، الامن، الهجرة، جوازات السفر، الجارك، الحجر الصحي او في حالة البريد وانظمة البريد او بالنيابة عن ركاب طاقم الطائرة او الشحن على مؤسسات الطيران لدى الطرف الاخر.

لادة ٦ - السلامسة.

- ١ كل طرف يجب ان يعترف بسريان مفعول شهادات صلاحيـة الطائرات ، شهادات الكفاءة او الرخص الصادرة او المعتمدة من قبل الطرف الاخر ولا تزال سارية المفعول بصدد تشغيل عمايات نقل جوي كما هو وارد في هذه الاتفاقية .
- وان شروط مثل هذه الشهـادات او الرخص تساوي على الاقل الحد الادنى الوارد طبقا للمعاهدة وبمكن لكل طرف ان يرفض الاعتراف بسريان مفعول شهادات الكفاءة والرخص المختومـة او المعتمدة لمواطنيه من قبل الطرف الاخر.

٢ - يمكن لكل طرف ان يطلب التشاور بخصوص مستويات السلامة والامن المطبقة مسن قبل الطرف الاخر والمتعلقة بتسهيلات الطيران ، طاقم الطائرة ، الطائرات ، عمليات مؤسسات الطيران المعينة ، واذا وجد احد الطرفين بعد التشاور ان الطرف الاخر لم يطبق فعليسا مستويات وشروط الامسن والدسلامة في تلك المجالات وعلى الاقل طبقا للحد الادنى للمستويات الواردة في المعاهدة فانه يتوجب اعلام الطرف الاخر بالحطوات الضرورية الواجب اتخاذها ومطابقتها بالحد الادنى لتلك المستويات، ويجب على الطرف الاخر اتخاذ الخطوات الصحيحة الملائمسة ويحتفظ كل طرف بالحق في وقف تعليق او تحديد التصاريح الفنية او اذونات التشغيل لمؤسسة الطيران او لمؤسسات الطيران المعينة من قبل الطرف الاخر في حالة عدم قيام الطرف الاخر باتخاذ الخطوات الملائم بعدود مدة معقولة .

المادة ٧ – امسن الطيسران.

- ١ لكل طرف تأكيدا على ارتباطه بالعمل فعليا طبقا لبنود المعهاهدة بخصوص الجرائم والاعمال الاخرى والتي ترتكب على متن الطائرات الموقع في طوكيو في ١٣ ايلول ١٩٦٣ ومعاهدة قمع الاستيلا غير المشروع على الطائرات الموقع في لاهاي في ١٦ كانون اول ١٩٧٠ ومعاهدة قمع جرائم الاعتداء غير المشروع على الطيران المدني والموقعة في مونتريال في ٢٣ ايلول ١٩٧١.
- ٢ ـــ ان يطلب من مشغلي الطائر ات المسجلة لديها بالعمل فعليا طبقا لبنو د امن الطيران المطبقة مـــن قبل
 المنظمة الدولية للطيران المدني .
- ٣ ان يو فر الحد الاعلى من المساعدة للطرف الاخر بخصوص منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، المتخريب على الطائرات، المطارات، المساعدات الملاحية وتهديد امن الطيران واعطاء اعتبارات ودية لأي طلب من الطرف الاخر بخصوص الاجراءات الامنية لطائر اتها وركابها والذين يواجهون اي نوع من التهديد وكذلك مساعدة الطرف الاخر عند حدوث تهديد بالخطف او التخريب ضد الطائرات، المطارات، والمساعدات الملاحية وذلك عن طريق تسهيل الاتصالات لانهاء مثل هذه الاعمال بسرعة وبأمان.

المادة ٨ ــ الفرص التجارية .

- ١ يمكن لمؤسسات الطيران التابعة للطرف الواحد انشاء مكاتب لها في اراضي الطرف الاخر من اجل
 بيع وترويج النقل الجوي .
- ٢ _ يمكن لمؤسسات الطيران المعينة للطرف الواحد وطبقا لقوانين وانظمــة الطرف الاخر والمتعلقــة بالدخول ، الاقامة والتوظيف ان تحضر وان تحتفظ في اراضي الطرف الاخر حاجتها من موظفين الحصائبين في الادارة ، المبيعات والإعمال الفنية للنقل الجوي .
- ٣ _ يمكن لكل من مؤسسة الطيران المعينة ان تقوم بانجاز اعمالها الارضية (تفريغ وتحميل) في اراضي الطرف الاخر او بناء على رغبتها باختيار وكيل ليقوم بهذه الخدمات وتكون هذه الحقوق خاضعة فقط لاعتبارات سلامة المطار ، وتحول هذه الاعتبارات دون ان تقوم مؤسسة الطيران بانجاز اعمالها بنفسها والخدمات الارضية يجب ان تكون متوفرة على قدم المساواة لكافة مؤسسات الطيران وان تفرض الرسوم بناء على تكاليف الخدمات المقدمة وان تقارن هذه الجدمات بالنوع والنوعية .



عنى لكل مؤسسة طيران لطرف واحد ان تحول او تعيد الى بلدها على الطالب الايرادات المحلية الزائدة
 من الموجودات المتحققة محليا . التحويل والاعادة يجب ان تكون مباحـــة فورا وبدون قيود او
 ضرائب فيما يتعلق بها وبالسعر الحاص بالتحويل المطبق بالنسبة لاسعار الحوالات والاعادات .

المادة ٩ – الجمارك والضرائب.

- الطيران المعينة من قبل الطرف الواحد فان الطائرات العاملة في النقل الجوي الدولي من قبل مؤسسات الطيران المعينة من قبل الطرف الاخر فان معداتهم العاديسة ، المعدات الارضية ، مستودعسات الطائرات (بما في ذلك الطعام ، المشروبات والمسكرات ، السجائر والمنتوجسات الاخرى والمعدة للبيع او الاستعمال من قبل الركاب بكميسات محددة خلال فترة الرحلسة) والمواد الاخرى المعدة للاستعمال فقط في تشغيل وخدمة الطائرات العاملة في النقل الجوي الدولي يجب ان تعفى وعلى اساس المعاملة بالمثل من جميع القيود المفروضة على الاستيراد وضرائب الممتلكات والضرائب الرأسمالية ، رسوم الجارك ، ضرائب الانتاج والرسوم والضرائب المشابهة والتي تفرض من قبل السلطات الوطنيسة وغير المعتمدة على تكاليف الحدمات المتوفرة مثل هذه المعدات وتلك المؤن تبقى على متن الطائرة ،
- ٢ وكذلك يعفى على اساس مبدأ المعاملة بالمثل من الضرائب ، العوائد الرسوم المشار اليها في الفقرة
 (١) من هذه المادة باستثناء الرسوم على اساس تكاليف الحدمة المقدمة .:
 أ مستودعات الطائرات المقدمة أو الممه نة في إراض احد الإماران المراب على اساس الماران المراب على المراب المراب المراب المراب المقدمة المراب المراب المراب المراب المراب على المراب الم
- أ مستودعات الطائرات المقدمة او الممونة في اراضي احد الاطراف والمحملة على متن الطائرة وبحدود معقولة لاستعال طائرات مؤسسة الطيران المعينة للطرف الاخر والمسافرة الى الخارج والتي تعمل في النقل الجوي الدولي حتى ولو استعملت هذه المستودعـــات على جزء مسن الرحلة فوق اراضي الطرف الذي حملت منه الطائرة.
- ب المعدات الارضية وقطع الغيار بما في ذلك الآلات المقدمة الى اراضي احد الاطراف لاجراء الحدمات وصيانة طائرات مؤسسة الطيران المعينة للطرف الاخر والمستعملة في النقل الجوي الدولي والتي تقدم أو تمون في اراضي ذلك الطرف للاستعال على طائرة مؤسسة الطيران المعينة للطرف الاخر والتي تعمل في النقل الجوي الدولي ، حتى ولو استعملت هله المؤن على جزء من الرحلة فوق اراضي الطرف الذي حملت منه الطائرة .
- الاعفاءات المقدمة في هذه المادة يجب ان تكون متوفرة عندمــــا تكون مؤسسات الطيران التابعـــة للطرف الواحد متعاقدة مع مؤسسة طيران اخرى والتي تتمتع بنفس الاعفاءات من الطرف الاخر بقصد التحويل او الاعارة في اراضي الظرف الاخر للمواد المبنــــة في الفقرات، (١ و ٢) مــن هذه المادة.

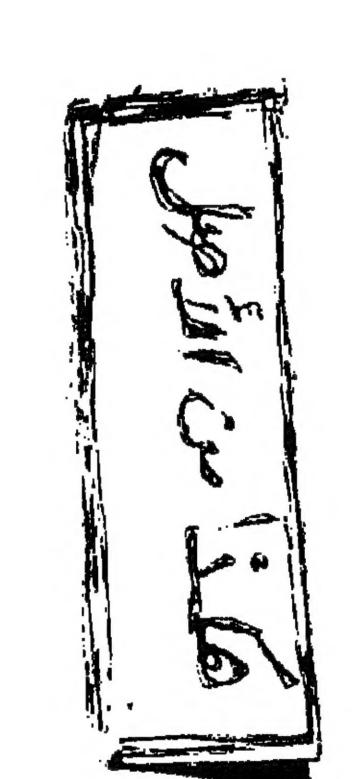
و به على كل طرف ان يبذل اقصى جهوده بالتأمين لمؤسسات الطيران المعينة والتابعــة للطرف الاخر وعلى اساس مبدأ المعاملة بالمثل الاعفاء من الضرائب ، العوائد ، والرسوم المفروضة من قبل الدولة والسلطات الاقليمية والمحلية على المواد المبينة في الفقرات (١ و ٢) من هذه المادة وكذلك من رسوم الوقود في الظروف الواردة في هذه المادة باستثناء والى حد مــا الرسوم المعتمدة عــلى اساس التكلفة الفعلية لتوفير الحدمة .

المادة ١٠ – رسوم المستثمر .

- ٢ يمكن لرسوم المستثمر المفروضة على مؤسسات الطيران التابعة للطرف الاخر ان تعكس ولكي لا تزيد عن نسبة التكلفة الاقتصادية الكاملة للسلطات المختصة التي تقوم بفرض الرسوم للمطار ، الملاحة الجوية ، خدمات وتسهيلات امن الطيران ، وان الرسوم المفروضة على الحدمات والتسهيلات يجب ان تكون مبينة على اسس اقتصادية فعالة . يعطى اشعار معقول قبل حدوث اي تغيير على رسوم المستثمر ، ويجب على كل طرف ان يشجع الطرف الاخر باجراء مباحثات بين السلطات المختصة القائمة على فرض الرسوم في اراضيها ولمؤسسات الطيران التي تستعمل الحدمات والتسهيلات وان تشجع هذه السلطات على تبادل المعلومات الضرورية وان تسمح بالمراجعة الدقيقة لعدالة الرسوم .

المادة ١١ – المنافسة العادلة .

- ١ لكل طرف ان يسمح لمؤسسات الطيران المعينة لكلا الطرفين بفرص متساوية وعادلة للمنافسة في النقل الجوي الدولي المغطى في هذه الاتفاقية .
- ٢ لكل طرف اتخاذ الاجراء اللازم ضمن اختصاصه لازالة كافـــة اشكال التمييز ، ممارسات المنافسة غير العادلة والتي تعطي نتائج عكسية على الوضع التنافسي لمؤسسات الطيران التابعة للطرف الاخر .
- ٣ لايحق لاي طرف بتحديد حجم الحركة على طرف واحد ، عدد الرحلات وانتظامها نوع او انواع الطائر ات التي تعمل من قبل مؤسسات الطيران المعينة للطرف الاخر ، الا اذا تمت الحاجــة الى الجمارك، العمليات الفنية، اسباب تتعلق بالبيئة وتحت شروط موحده مطابقة للمادة (١٥)من المعاهدة.
- ٤ لا يحق لاي طرف ان يفرض على مؤسسات الطيران المعينة لدى الطرف الاخر اية قبود فيا يتعلق بنسبة الحمولة او فرض رسوم عدم المعارضة او اي شروط اخرى فيا يتعلق بالسعة، عدد الرحلات او الحركة والتي يمكن ان تعارض اهداف هذه الاتفاقية .
- و ليس هنالك لاي طرف حاجة الى تسجيل جداول الرحلات ، رامج الرحلات العارضة ، خطط العمليات من قبل مؤسسات الطيران التابعة للطرف الاخر من اجل الموافقة ، الا اذا دعت الضرورة على اساس عدم التمييز بفرض شروط موحدة كما هو وارد في الفقرة (٣) من هذه المادة او كما هو مصرح له بالتحديد في ملحق هذه الاتفاقية ، واذا احتاج احد الاطراف ان يقدم ذلك من اجل المعلومات فيجب التقليل من الاعباء الادارية لشروط واجراءات التقديم على وسطاء النقل الجوي وعلى مؤسسات الطيران المعينة والتابعة للطرف الاخر ?



١ – لكل طرف ان يسمح باعداد اسعار النقــل الجوي من قبل مؤسسات الطيران المعينة على اساس الاعتبارات التجارية في مكان السوق والتدخل من قبل الاطراف يحدد على : __

أ ـــ منع ممارسات النهب والتمييز في الاسعار .

ب حماية المستهلكين من ارتفاع الاسعار غير المعقولة او المقيدة بسبب اساءة استعمال المتسلطين.
 ج – حماية مؤسسات الطيران من الاسعار المخفضـــة صوريا بسبب مساعدة ودعم الحكومة مباشرة او غير مباشرة.

٧ - يمكن لكل طرف ان يطلب اشعارا او تقديم لسلطات الطيران بالاسعار المقترحة والمقرر فرضها في اراضيها من قبل مؤسسات الطيران التابعة للطرف الاخر الاشعار او التقديم من قبل مؤسسات الطيران التابعة لكلا الطرفين يمكن طلبها في مدة لاتزيد عن ٢٠ يوما قبـــل التاريخ المحدد لدخولها حيز التنفيذ ، في الحالات الفردية يسمح بتقديم اشعار اقصر غير ما هو مطلوب في الحالات العادية لايطلب من اي طرف اشعار او تقديم من قبل مؤسسات الطيران التابعة للطرف الاخر او من قبل مؤسسات طيران تابعة لطرف الله بالاسعـــار المفروضة من قبل منظمي الرحلات العارضــة للجمهور للحركة التي تنشأ في اراضي ذلك الطرف الاخر .

٣ - يجب ان يقوم اي طرف بانخساذ موقف فردي لمنع او استمرار السعر المقترح المفروض او الذي سيفرض من قبل (أ) مؤسسة طيران اي طرف او من قبل مؤسسة طيران تابعة لطرف ثالث للنقل الجوي الدولي بين اراضي (ب) مؤسسة طيران الطرف الواحد او مؤسسة طيران دولة ثالثة للنقل الجوي الدولي بين اراضي الطرف الاخر واي دولة اخرى ، بما في ذلك وفي تلك الحالتين النقل على اساس Basis السعر غير على اساس Interline OR Intra — Iine Basis السعر غير مطابق للاعتبارات الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة فيجبان تطلب مشاورات واشعار الطرف الاخر باسباب عدم اقتناعه في اقرب فرصة ممكنة ، ويجب ان تعقد هذه المشاورات في مدة لا تزيد عن ٣٠ يوما بعد استلام الطلب . وعلى الاطراف المتعاون فيا بينها لتأمين المعلومات الضرورية من اجل ايضاح المشكلة، وإذا توصلت الاطراف الى اتفاقيـــة بخصوص السعر مع اعطاء اشعار عدم امتناع فيجب على كـــل طرف ان يبذل اقصى جهده لوضع الاتفاقيـــة حيز التنفيذ بدون الموافقة المتناع فيجب على كـــل طرف ان يبدل اقصى جهده لوضع الاتفاقيـــة حيز التنفيذ بدون الموافقة المتناد فان السعر يجب ان يبقى وان يستمر في التنفيذ .

٤ – بالرغم مما ورد في الفقرة (٣) من هذه المادة ، يجب على كل طرف ان يسمح :

أ – اي مؤسسة طيران لاي طرف او اي مؤسسة طيران لطرف ثالث ولديها اسعار متنافسة اقل او اكثر مما هو مقترح او مطبق من قبل مؤسسة الطيران او الناقلين العارضين للنقـــل الجوي الدولي بين اراضي الطرف الاخر والطرف الثالث.

ب – اي مؤسسة طيران لطرف واحد لديها اسعار تنافسية اقل او اكثر مقترحة او مطبقة من قبل مؤسسة طيران اخرى او ناقل جوي عارض للنقـــل الجوي الدولي بين اقليم الطرف الاخر والطرف النالث بـ

كما هي مستعملة فان اصطلاح الديها ، يعنى الحق بانشاء على اساس زمني وباكثر الاجراءات سرعة كما هو ضروري ، اسعار مماثلة او مشابهة او (Interline or Intra — Line) مباشرة بالرغم من الحلافات في الشروط العائدة ل :

وضع الحط، متطلبات الرحلة الكاملـــة ، او رحلات الوسط لذلك النـــوع من الرحلات او انواع الطائر ات او ذلك السعر من خلال مجموعة الاسعار .

المادة ١٣ – المشـــاورات .

اي طرف يمكنه في اي وقت ان يطلب مشاورات تتعلق بهذه الاتفاقيـــة تلك المشاورات يجب ان تبدأ في اقرب وقت ممكن خلال ٢٠ يوما من تاريخ استلام الطرف الاخر الطلب الا اذا اتفق على غير ذلك ، كل طرف يجب ان يحضر ويقدم خلال تلك المفاوضات الاثباتات المتعلقة بدعم مركزه من اجل تسهيل القرارات الاقتصادية المعقولة .

المادة ١٤ ـ فض المنازعـــات .

- ١ اي خلاف ينشـــأ حول هذه الاتفاقية والذي لايمكن حله من خلال الجولـــة الاولى للمشاورات باستثناء تلك التي تنشأ بموجب الفقرة (٣) من المادة (١٢) يمكن احالتها بالاتفاق بين الاطراف من اجل اتخاذ القرار من قبل شخص او هيئة اذا لم يتفق الطرفان فان الحلاف يجب وبناء على طلب اي طرف ان يقدم الى التحكيم بموجب ما هو مقرر ادناه .
- ٢ يجب ان يتم التحكيم من قبل هيئة تحكيم من ثلاثة محكمين مشكلة على النحو الثالي : أ خلال ٣٠ يوما من استسلام الطلب للتحكيم فـان كل طرف عليه ان يسمي محكما . خلال
 ١٠ يوما بعد تعيين المحكمين الاثنين فيجب عليها ان يقومـا بالاتفاق بتعيين محكم ثالث والذي
 يكون رئيسا لهيئة التحكيم .
- ب اذا لم يتمكن اي طرف مسن تسمية الحكم الخاص به او اذا لم يتم تعيين المحكم الثالث طبقا لما ورد في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة فان اي طرف يمكنه ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية ان يعين المحكم الضروري او محكمين خلال ٣٠ يوما، واذا كان الرئيس من رعايا احدى الدولتين فان اقدم نائب رئيس والذي لا يكون مر فوضاعلى هذا الاساس ان يقوم بالتعيين؟
- ٣ -- الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك فان هيئة التحكيم يجب ان تقرر اجراءاتها بناء على توجيهات هيئة التحكيم او بناء على طلب اي من الطرفين فانه يجب ان يعقد اجتماعا لتقرير الحيثيات الدقيقة التي سيجرى حولها التحكيم والاجراءات التفصيلية التي ستتبع وهذا الاجتماع يعقد خلال مدة اقصاها 10 يوما من تاريخ تشكيل هيئة التحكيم.
- ٤ الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك فان كل طرف عليه ان يقدم مذكرة خلال ١٥ يومسا من تاريخ تشكيل هيئة التحكيم ، الاجابات يجب ان ترسل خلال ٢٠ يومسا بعد ذلك . يجب ان تعقد الهيئة استجوابا بناء على طلب اي طرف او بناء على توجيهات الهيئة خلال ١٥ يومسا بعد ان يكون الجواب مستحقا .
- جب على الهيئة ان تصدر قرارا كتابيا خلال ٣٠ يوما بعد الانتهاء من الاستجواب او في حالة عدم الاستجواب بعد تاريخ تقديم الاجابات من الطرفين ايها اسرع ، ان قرار المجلبيسة الهيئة هو الذي يجب ان يسود .
- ٦ للطرفين ان يقدما طلبات ايضاح للفرار خلال ١٥ يوما بعد اصدار القرار واي ايضاح للقرار يجب
 ان يصدر خلال ١٥ يوما من تاريخ الطلب أ

Choin Co

٧ — كل طرف متعاقد يجب وتمشيا مع قانونه الوطني ان يعطى اولوية واهميـــة للقرار او الحكم الصادر عن هيئة التحكيم.

٨ — ان نفقات هبئة التحكيم بما في ذلك الرسوم ونفقات المحكمين تقســــم بالتساوي بين الاطراف ، اية نفقات تنشأ من قبل رئيس محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالاجراءات في الفقرة (٢) (ب) من هذه المادة يجب ان تعتبر كجزء من نفقات هيئة التحكيم .

المادة 10 - الانهاء.

لأي طرف في اني وقت الحق في توجيه اشعار كتابي للطرف المتعاقد الاخر بقراره بانهاء الاتفاقية ، مثل ذلك الاشعــــار يجب ان يرسل في نفس الوقت للمنظمة الدولية للطيران المدني . ان هذه الاتفاقيـــة تعتبر منتهية في منتصف الليلـــة (بتوقيت البلد للطرف الذي استلم الانذار) فورا وقبل مرور التاريخ الاول لتاريخ تسليم الاشعار من الطرف الاخر الا اذا سحب ذلك الاشعار بالاتفاق قبل مرور تلك الفترة .

المادة١٦ — اذا كان هنالك اتفاقية جماعية مقبولة من قبل الطرفين تتعلق باي مسأله في هذه الاتفاقية ودخلت الى حيز النفاذ فان هذه الاتفاقية يجب ان يتم تعديلها حتى تتطابق مع نصوص الاتفاقية الجماعية .

المادة١٧ – التسجيل لدى منظمة الطيران المدني الدولية .

هذه الاتفاقية وكافة التعديلات عليها يجب ان تسجل لدى المنظمة الدولية للطيران المدني . المادة١٨ ــ الدخول الى حيز النفاذ .

تلخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ من تاريخ تو قيعها.

عن حكومة المملكة الاردنية

الهاشميــة

عن حكومة الولايات المتحدة الامريكيــة

ملحق (۱) الخدمات الجوية المنتظمية

فصل ١ — مؤسسات الطيران المعينة طبقا لهذا الملحق يكون لها الحق بتقديم نقل جوي دولي — ١ — بين نقاط على الخطوط التالية و — ٢ — بين نقاط على هذه الخطوط ونقاط في اقطار ثالثة في اقليم الطرف الذي عين

 مؤسسة او مؤسسات الطيران المعينة من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تكون مخولة بالعمل في الخدمات الجوية على كل من الخطوط الجوية المحددة وفي كلا الاتجاهين والقيام بهبوطات منتظمة في الولايات المتحدة في النقاط المحدده في هذه الفقرة

من المملكة الاردنية الهاشمية عبر امستردام ، الدنمارك ، وعبر فينا ، النمسا (نقاط التوسط يمكن تغييرها كل فترة نصف سنة من قبل مؤسسة او مؤسسات الطيران الاردنية المعينة بعد التشاور مــع موافقة حكومة الولايات المتحدة) الى مدينة نيويورك ، هيوستن، شيكاغـــو ، ولوس انجلوس (أوس انجلوس من الممكن عدم القيام بالعمل اليها من قبل مؤسسة او مؤسسات الطيران الاردنية المعينه قبل ١ – حزيران – ١٩٨٣) .

ب -- مؤسسة او مؤسسات الطيران المعينة من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكيه تكـــون مخولة منتظمه في المملكة الاردنية الهاشمية .

من الولايات المتحدة عبر نقاط توسط الى المملكة الاردنية الهاشمية وما وراء .

فصل – ٢ كل مؤسسة طيران معينه على اي من اوكل رحلاتها وحسب خيارها يمكنها ان تعمل في كلا الاتجاهين او اتجاه واحد وبدون قيود جغرافية او في الاتجاه لتخدم نقاط على الحطوط وفي اي ترتيب ، وكذلك ان تحذف التوقفعلي اي نقطة اونقاط خارجاقايم الطرف الذيعين المؤسسة بدون ان تفقد الحقينقل حركة مسموح بها بموجب هذه الاتفاقية .

فصل – ٣ على اي مقطع او مقاطع دولية من الخطوط الموضحه في الفصل (١) « ملحق رقم ١» فان مؤسسة الطيران المعينة يمكنها تقديم نقل جوي دولي بدون اية قيود مثل ان تغير في اي نقطة على الخط في نوع او -عدد الطائرات العاملة شريطة ان يكون النقل في الخروج لمـــا وراء تلك النقطة هو استمرار للنقل مناقليم الطرف الذي عين مؤسسة الطيران وان يكون النقل في القدوم الى اقليم الطرف الذي عين مؤسسة الطيران هو استمرار للنقل لمـا وراء تلك النقطة .

ملحـــق (۲)

الخدمات الجوية العارضــه

فصل ١ — مؤسسات الطيران المعينه بموجب هذا الملحق لها ان تقوم بنقل جوي دولي من والى وعبر اي نقطة او نقاط في اقليم الطرف المتعاقد الاخر اي مباشرة او بتوقف على الخط للنقل باتجاه واحد او رحلة كاملة

ا ـــ اي حركة من او الى نقطة او نقاط في اقليم الطرف الذي عين المؤسسه .

ب — اي حركة من او الى نقطة او نقاط ما وراء اقليم الطرف الذي عين المؤسسه ومحمولـــه بين اقليم ذلك الطرف او نقطة او نقاط ما وراء (١) في نقل غير وارد في هذا الملحق او (٢) في نقل ضمن هذا الملحق بحركة يكون فيها توقف لمدة اقلها ليلتان متتاليتان في اقليم ذلك الطرف .

فصل – ٢ فيما يتعلق بالحركة التي منشؤها في اقليم اي طرف فان اي مؤسسة طيران تقوم بنقل جـــوي بموجب هذا الملحق عليها ان تلتزم بالقوانين والانظمة والقواعد الخاصة بالطرف الذي نشأت الحركة في اقليمه سواء حركة الاتجاهالواحسد او الرحلة الكاملة والتي بحددهــــا ذلك الطرف ويجب ان تكون مطبقــــه على ذلك النقـــل ، وعندمــــا تكون تلك الانظمة والقواعــــد لطرف متعاقـــد واحـــد اكثر تقييدا بشروطها ونصوصها وتحديدها على واحد او اكثر من مؤسسات الطيران التابعة له فان مؤسسة الطيران المعينة من الطرف الاخر بجب ان تكون خاضعة لاقل النصوص تقبدا او شروطا او تحديدا ، فوق ذلك فان سلطات الطيران المدني لآي طرف متعاقد اذا مانشرت تنظيمات وقواعد تطبق شروطا محتلفة لدول مختلفة فان كل طرف بجب ان يطبق الانظمة الاقل تقييدا او القواعد الاقل تقييدا على مؤسسات الطبران المعينه من الطرف المتعاقد الاخر .

فصل – ٣ لا يحق لاي طرف ان يطلب من المؤسسة المعينة من الطرف الاخر فيها يتعلق بنقل الحركة من اقليم ذلك الطرف في انجاه وأحد او رحله كامله بان يقدم اكثر من بيان بالتزامه بالقوانين والانظمة والقواعد الخاصة بدلك الطرف والمشار اليهـــا في الفصل (٢) من هذا الملحق او بتنـــازل عن تلك الانظمة او القواعد قد صدر بواسطة سلطات الطيران المدني للطرف الاخر .



قسرار رقم (٥/أح) لسنة ١٩٨٠ قرار تنظيم مزارع الابقــــار

صادر بموجب الفقرة ب من المادة ١٣٣ المعدلة من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

مـادة ١ – يسمى هذا القرار قرار تنظيم مزارع الابقار لسنة (١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدهالرسمية

مادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك . الابقار : تعني الابقار التي تربى لغاية انتاج الحليب أو انتاج اللحم او الاثنين معا ومواليدها .

مزرعة الابقار: - تعني كل انشاء يخصص لتربية الابقار لغايات نجارية.

اللجنـــة : – تعني اللجنة المشكلة وفق احكام هذا القرار .

الوزاره: – وزارة الزراعـــة

الوزير : – وزير الزراعــــه

مادة ٣ – تشكل بقرار من الوزير لجنة في كل مديرية زراعة تسمى لجنة ترخيص وتسجيل مزارع الابقار مؤلفــة من ثلاثة اعضاء عضوان من مديريــة الانتاج والصحة الحيوانية وعضــو ثالث من مديرية البحث والارشاد الزراعي .

مادة ٤ – أ – يحظر انشاء أية مزرعة ابقار داخل حدود الامانات والبلديات ب— تتولى الامانات والبلديات اتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن نقل مزارع الابقار المنشأة داخل حدودها .

•ادة o — لايجور تسجيل وترخيص اية مزرعه ابقار او التوسعفيها الا بتصريح من الوزارة ووفق الشروطوالتعليمات المعتمدة فيها وبعد الحصول على موافقة وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية على الموقع .

مـادة ٦ – لايجوز تسجيل وترخيص اية مزرعة ابقار مالم تتوفر فيها الشروط التالية : ــ

أ – التهوية والاضاءة الجيدة .

ب- ان تحتوي على مستودع خاص للعلف تتو فر فيه الشروط الصحية .

ج – ان تتوفر فيها مصدر ماء نقي وكاف.

د – ان تتوفر فيها حفرة لحفظ الزبل لايقل بعدها عن حظائر الابقار عن ١٠٠ م .

ه – ان تكون محاطة بسور اوسياج .

و – أن توافق الوزاره على مخططات انشاء المزرعه .

مادة ٧ – أ – مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القرار يحظر اقامة اية مزرعة ابقار ما لم تبعد ٣٠٠ متر عن اينة مزرعة ابقار الحرى و ٥٠٠ م عن الاحياء السكنية .

مـادة ٨ – يلتزم صاحب المزرعة بحفظ سجلات وفق النموذج المعتمد من الوزارة وعليه تسهيل عملية التفتيش من قبل موظفي الوزارة المكلفين

مادة ٩ – عند الحصول على رخصة انشاء مزرعة ابقار يجب البدء في اقامة المنشآت خلال مدة لاتتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ الحصول على الترخيص الانشائي من الجهات المعنية على ان يكتمل العمل في المزرعـــة خلال سنة واحدة . من تاريخ الحصول على تلك الرخصة الا اذا اعتبرت الرخصة لاغية .

> مادة ١٠ – أ – تصدر مديرية الزراعة في المنطقة رخص التجديد حسب النموذج المتوفر لذلك . ب— يحفظ نموذج ترخيص المزرعة في مكان بارز للاطلاع عليه عند الطلب .

مادة ١١ – يعاقب بغرامة لاتقل عن ثلاثين دينار ولا تزيد عن مائة دينار كل من يخالف احكام هذا القرار وباغلاق مزرعة الابقار لحين استيفاء الشروط المطلوبة والحصول على الترخيص اللازم .

مادة ١٢ — تسري مدة الترخيص لمدة سنة كاملة تنتهي بنهاية كانون اول من كل عام .

مادة ١٣ — يصدر الوزير من حين لاخر التعليمات الضروريه لتنفيذ احكام هذا القرار .

قرار رقم (۱۹/۱ ح) لسنة (۱۹۸۰)

قرار تنظيمه استيراد وتصدير الابقسار

صادر بموجب الفقرة أ من الماده ١٣٣ المعدله من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

ماده ۱ – يسمي هذا القرار قرار تنظيم استيراد وتصدير الابقـــار لسنة (۱۹۸۰) ويعمــــل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ – يمنع تصدير الابقار ومواليدها .

مادة ٣ – يسمح باستيراد ابقار الحليب وابقار اللحم وثنائية الغرض ومواليدها .

مادة ٤ – لايجوز استيراد اية بقرة حليب او مواليدها لاغراض التربية ما لم تتوفر فيها الشروط التالية : ــ

أ – ان تكون مسجله لدى جمعيات تسجيل الابقار في بلد المنشأ .

ب — أن ترفق بسجل نسب يبين آباء وأمهات واجداد البقره وانتاجهم من الحليب .

